مجلة البحوث المالية والتجارية
المجلد (22) – العدد الأول – يناير 2021

دور التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي في مصر
دراسة قياسية للفترة (1990-2019)

The Role of Remittances in Supporting Economic Growth in Egypt
A Standard Study for the Period (1990-2019)

د.منال جابر مرسي محمد
مدرس بقسم الاقتصاد
كلية التجارة – جامعة سوهاج

رابط المجلة: https://jsst.journals.ekb.eg

ملخص البحث:

تعتبر تحويلات المهاجرين ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي سواء من حيث الحجم والتأثير في الاقتصاد العالمي , نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها . وتعد التحويلات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية بالبلدان المصدرة للعمالة، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبي من اقتراض خارجي واستثمار أجنبي مباشر ومساعدات خارجية. كما تتميز تلك التحويلات عن غيرها من مصادر النقد الأجنبي بتكلفتها المنخفضة لكونها لا تُلزِم البلد المصدرة لليد العاملة بالتزامات مالية في المستقبل. وعلى صعيد آخر وبالنظر إلى الاتجاهات والتطورات الديموغرافية في البلدان الصناعية، تلعب هجرة اليد العاملة إلى تلك البلاد دوراً هاما يساهم في تعويض آثار انخفاض عدد السكان والقوى العاملة في أسواق العمل بها. مما سيترجم بطبيعة الحال بمزيد من التدفقات لتحويلات العاملين إلى الدول المُصدِرة للعمالة. لذا كان الهدف من هذه الدراسة إجرء دراسة تحليلية قياسية لدور التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2019) . وتوصلت الدراسة إلي التأثير السلبي للتحويلات علي النمو الاقتصادي في مصر.

الكلمات المفتاحية : التحويلات المهاجرين , الآثار الاقتصادية , النمو الاقتصادي .

Study Summary:

Migrants' remittances are a relatively recent phenomenon in the financial system, both in terms of size and influence in the global economy, as a result of their growth and increase at high rates over the past few decades, especially in developing countries that attract the largest part of them. Remittances are one of the most important sources of foreign currency in labor-exporting countries, as they often exceed the inflows of other sources of foreign exchange from external borrowing, foreign direct investment and foreign aid. These transfers are also distinguished from other sources of foreign exchange by their low cost because they do not bind the country exporting labor to financial obligations in the future. On the other hand, and in view of the demographic trends and developments in industrialized countries, labor migration to these countries plays an important role that contributes to offsetting the effects of the decline in the population and the workforce in their labor markets. This will naturally translate into more remittance flows of workers to labor-exporting countries. Therefore, the aim of this study was to conduct a standard analytical study of the role of remittances in supporting economic growth in Egypt during the period (1990-2019). The study found the negative impact of remittances on economic growth in Egypt.

Key words: migrant remittances, economic impacts, economic growth.

المقدمة

وفي السنوات الأخيرة ازداد الاهتمام بدور التحويلات المالية للمهاجرين والتي شهدت نموا مطردا خلال العقد الماضي، وصدرت العديد من الدراسات العلمية التي تربط بين الهجرة الدولية وتحقيق التنمية في الدول النامية. ويأتي ذلك في ضوء التحسن النسبي في جمع البيانات المرتبطة بتلك التحويلات وتطور البنية التحتية للصناعة المصرفية المساندة لها وانتشار شبكاتها حول العالم. وتعد التحويلات واحدة من أهم مصادر العملة الأجنبية بالبلدان المصدرة للعمالة، حيث تتجاوز في كثير من الأحيان تدفقات المصادر الأخرى للنقد الأجنبي من اقتراض خارجي واستثمار أجنبي مباشر ومساعدات خارجية. كما تتميز تلك التحويلات عن غيرها من مصادر النقد الأجنبي بتكلفتها المنخفضة لكونها لا تُلزِم البلد المصدرة لليد العاملة بالتزامات مالية في المستقبل. وعلى صعيد آخر وبالنظر إلى الاتجاهات والتطورات الديموغرافية في البلدان الصناعية، تلعب هجرة اليد العاملة إلى تلك البلاد دوراً هاما يساهم في تعويض آثار انخفاض عدد السكان والقوى العاملة في أسواق العمل بها. مما سيترجم بطبيعة الحال بمزيد من التدفقات لتحويلات العاملين إلى الدول المُصدِرة للعمالة. وتجدر الإشارة إلى أن تحويلات العاملين بالخارج في الدول النامية قد أثبتت بشكل عام قدر من الثبات الملحوظ خلال فترات الركود الاقتصادي مقارنة بتدفقات رأس المال الأخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الانمائية الرسمية؛ حيث يقوم العاملين بالخارج بزيادة تحويلاتهم النقدية إلى أسرهم بالدول النامية المستقبلة للتحويلات لدعم أسرهم وبلادهم في حالات الركود الاقتصادي.

وتعد التحويلات المالية ثاني أهم مصدر للنقد الأجنبي بالدول النامية بعد الاستثمار الأجنبي المباشر. ووفقا لبيانات البنك الدولي لعام 2019 وصل إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية إلى حوالي 658 مليار دولار بينما بلغت تدفقات تحويلات العاملين بالخارج حوالي 554 مليار دولار، في حين أن المساعدات الانمائية الرسمية لم تتجاوز 165,78 مليار دولار لنفس الفترة.

1-مشكلة الدراسة :

وتُعد تحويلات المصريين المهاجرين أحد أهم إيرادات النقد الأجنبى فى مصر، بل تتصدر كافة المصادر الأخرى من النقد الأجنبى سواء الصادرات «غير البترولية» وإيرادات قناة السويس والسياحة وحتى الاستثمار الأجنبى المباشر، وذلك منذ عام 2011، حين بلغت التحويلات كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى 6.4% فى 2017. وتُعتبر مصر من أعلى الدول فى الحصول على تحويلات عاملين بالخارج من حيث القيمة، فقد بلغ مجمل ما تحصلت عليه فى 2017 حوالى

20 مليار دولار، وهناك توقعات أن يزداد حجم تحويلات المصريين فى الخارج فى العام الحالى إلى ما يزيد على 30 مليار دولار، وهى بذلك قد تصدرت المركز الأول بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وتبوأت المركز السادس على مستوى العالم خلال عام 2017، «تحتل مصر المرتبة الخامسة كأعلى المستفيدين من التحويلات على مستوى العالم، فى أحدث تقرير صادر عن البنك الدولى».

وإذا ما تمت مقارنة أعداد المصريين العاملين بالخارج– وتشير الإحصاءات إلى زيادة عددهم على 6 ملايين مصرى– وتوزيعهم الجغرافى مع قيمة ما يقدمونه من تحويلات، يتبين من المقارنة توافق ترتيب دول مصدر التحويلات مع توزيع المصريين العاملين بالخارج، وتُعتبر نسب التحويلات أعلى للدول العربية، فالدول العربية، وعددها 16 دولة، يعمل بها 65% من المصريين بالخارج، فى حين تقدم خمس دول فقط 76% من جملة تحويلات المصريين، وفق بيانات 2017. ويوضح الجدول رقم (1) أن نسبة التحويلات من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من نسبة متحصلات قناة السويس والإيرادات السياحة وكذلك الاستثمار الجنبي المباشر في العام المالي 2019/2018.

جدول رقم (1)

متحصلات مصر من النقد الأجنبي في العام 2018

البيان	القيمة بالمليون ردولار	النسبة من الناتج المحلي الأجمالي
صادرات سلعية	28495	11,35
متحصلات قناة السويس	5730,7	2,28
إيرادات السياحة	12570,6	0,5
الاستثمار الأجنبي المباشر	5902,9	2,6
تحويلات العاملين	25150,8	10,1

المصدر : تقرير البنك المركزي المصري 2019/2018

وبذلك تُقدم مصر نموذجا واضحا لأهمية تدفقات العاملين بالخارج إلى الدول المُصدِرة للعمالة، حيث تمثل تلك التحويلات أحد أهم مصادر النقد الأجنبي التي تساهم في تقليل العجز في الميزان التجاري، توفير التمويل للاستهلاك العائلي والاستثمار الخاص علاوة على الموارد اللازمة لتمويل الاستيراد في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تشهدها البلاد كذلك سد احتياجات السوق المحلية من النقد الأجنبي في ظل التراجع الملحوظ في موارد النقد الأجنبي من السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وجدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات العاملين بالخارج يتجاوز الأرقام المُعلنة بشكل كبير آخذاً في الاعتبار التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية, حيث اعتاد المصريون بالخارج إرسال مبالغ نقدية مع أصدقائهم أو إحضار مبالغ بصحبتهم خلال الإجازات وهي المبالغ التي لا تدخل في حسابات البنك المركزي بالإضافة إلى قيمة الهدايا والأدوات

المنزلية التي يحضرونها معهم ولا توجد لها إحصائيات لحصرها وعلى الرغم من كون تحويلات العاملين بالخارج تدفق لرأس مال خاص، إلا أنها تتأثر بشكل كبير بالأحداث السياسية والاقتصادية. ويتحدد حجم وعدد مرات تدفق إجمالي التحويلات بعدة عوامل، منها عدد المهاجرين، معدلات الأجور، الوضع الاقتصادي والسياسي في الدول المضيفة والدول المرسلة، أسعار الصرف، تسهيلات تحويل الأموال وغيرها من العوامل. وتؤخذ فى الاعتبار مراعاة الدستور الجديد دور وأهمية المصريين بالخارج فى التنمية الاقتصادية لوطنهم مصر وفقًا لنص المادة «88»، فقد بلغت تحويلات المصريين فى السعودية عام 2011 ثمانية مليارات دولار، وهو ما يشكل 60% من إجمالى تحويلات المصريين بالخارج، ويتجاوز هذا الرقم إيرادات قناة السويس وقطاع السياحة، التى تصل إلى خمسة مليارات دولار لكل منهما. وبناء علي ما سبق , فإن مشكلة الدراسة تتمثل في بيان إلي أي مدي يمكن أن تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري؟

2- أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة في بيان إلي أي مدي يمكن أن تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري ,حيث تشير أغلب الدراسات التجريبية التي حاولت تحديد طبيعة تأثير تدفق التحويلات علي مستويات النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية لها إلي صعوبة تحديد طبيعة هذا التأثير سواء كان أثر ايجابي أو سلبي بالنظر لسلوكها المضاد للتقلبات الاقتصادية حيث انها ترتفع في أوقات الكساد وتنخفض في فترات الرواج الاقتصادي في بلدان المتلقية لها وبالتالي تصعب عملية تحديد طبيعة تأثيرها علي النمو الاقتصادي.

3- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلي دراسة تحليلية لتحويلات المالية للمهاجرين من كافة الجوانب للوصول للصورة واضحة عن مدي قدرة التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في مصر. وسوف يتم ذلك من خلال ما يلي:

- تحليل تطور تدفقات التحويلات في مصر خلال الفترة (1990-2019) .
- دراسة خصائص الهجرة وتحويلات المهاجرين المصريين.
- دراسة الأهمية النسبية للتحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبي .

4- فروض الدراسة :

لتحقيق أهمية الدراسة تم وضع الفروض التالية :

-تلعب التحويلات المهاجرين دوراً إيجابياً في الاقتصاد المصري من خلال المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق استغلال هذه الأموال في توليد الاستثمار وخلق مشاريع اقتصادية.

- تمثل تحويلات المهاجرين مصدر تمويل خارجي مستقر ومضاد للتقلبات الدورية .

5- منهجية الدراسة :

تجمع الدراسة بين المنهج الاستقرائي والمنهج القياسى , حيث يُعتمد علي المنهج الاستقرائي لبناء الإطار النظري لهذه الظاهرة . كما تم استخدم المنهج الكمى لقياس أثر التحويلات المهاجرين علي دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري.

6- حدود الدراسة :

تحاول الدراسة قياس أثر التحويلات المهاجرين علي دعم النمو الاقتصادي في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2019).

7 – خطة الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وفي ظل الحدود المشار إليها , سوف تتناول الدراسة المباحث التالية:

المبحث الأول : الإطار النظري للتحويلات المالية.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لدور التحويلات في دعم النمو الاقتصادي .

8- الدراسات السابقة :

◊ دراسة (Karagoz,2009) :

حيث قامت الدراسة بتحديد أثر تحويلات العاملين علي النمو الاقتصادي في تركيا خلال الفترة (1970-2005) , باستخدام الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغري العادية. وتوصلت الدراسة أن للتحويلات أثر سلبي ومعنوى علي النمو الاقتصادي , بينما كان لكل من الصادرات والاستثمار المحلي أثر إيجابي ومعنوي علي النمو الاقتصادي .

◊ دراسة (Ahmed,2010) :

قامت الدراسة بقياس أثر تحويلات المهاجرين علي النمو الاقتصادي في بانجلاديش خلال الفترة (1995-2006) , وتوصلت الدراسة إلي أن للتحويلات أثر سلبي ومعنوى علي النمو الاقتصادي , بينما كان أثر الاستثمار الأحنبي المباشر غير معنوي و كان لكل من الصادرات والاستثمار المحلي أثر إيجابي ومعنوي علي النمو الاقتصادي .

◊ دراسة (Ahmed ,et al.,2011):

هدفت هذه الدراسة لتقديم تحليل تطبيقي لعلاقة تحويلات المهاجرين بالنمو الاقتصادي في باكستان باستخدام مدخل اختبارات الحدود , خلال الفترة (1976-2009) , من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذج(ARDL) , وتشير النتائج إلي وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج بالأجل الطويل وأن للتحويلات أثر إيجابي ومعنوي علي النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.

◊ دراسة (Hawaid& Raza,2012) :

هدفت الدراسة لتوضيح أثر تحويلات المهاجرين علي النمو الاقتصادي في الصين وكوريا خلال الفترة(1980-2009), باستخدام السلاسل الزمنية وبأسلوب التكامل المشترك , وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة إيجابية طويلة الأجل بين التحويلات والنمو الاقتصادي في كوريا, بينما تكون العلاقة سلبية في الصين .

◊ دراسة (Hassan & Bhuyan,2013) :

هدفت لتوضيح تأثيرات التحويلات علي النمو الاقتصادي : هل تكون العلاقة في صورة حرف (u) ؟ وتغطي الدراسة الفترة(1976-2009) في بانجلاديش باستخدام أسلوب التكامل المشترك وثلاثة أساليب قياسية هي (FMOLS,DOLS ,CCR) , وأظهرت النتائج الأثر السلبي للتحويلات علي النمو الاقتصادي في المراحل الأول حتي تصل التحويلات إلي (9%) من الناتج المحلي الإجمالي, وكان أثرها إيجابي علي النمو عندما تجاوزت (17%) من الناتج المحلي.

◊ دراسة (بن ميم,مبروك,2014) :

تمحورت الدراسة علي عينة من (19) دول نامية , لتوضيح أثر التحويلات المالية علي النمو الاقتصادي وتنمية الموارد البشرية, باستخدام نموذج ديناميكي في الفترة (1999-2009), وتوصلت الدراسة إلي أن التحويلات تلعب دور كبير في التراكم رأس المال البشري, خاصة في الدول التي يكون فيها الإنفاق الحكومي لقطاع التعليم كبير .

◊ دراسة (نجا, 2015) :

هدفت الدراسة إلي تحليل أثر تحويلات العاملين بالخارج علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975-2012) , من خلال استخدام أسلوب التكامل المشترك ونموذجي (ARDL) ,(DOLS) . وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة تكامل في الأجل الطويل , وأن لكل من التحويلات والصادارت والاستثمار المحلي أثر إيجابياً علي النمو الاقتصادي , بينما كان للاستثمار الأجنبي المباشر أثر سلبياً علي النمو الاقتصادي في مصر.

◊ دراسة (أحمد,2016) :

هدفت الدراسة لتقويم أثر تحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2014) , باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي , وتوصلت الدراسة أن جميع المؤشرات التي تم إستخدامها لغرض تقويم أثر التحويلات في الاقتصاد المصري , عكست الدور المهم والإيجابي لتحويلات في الاقتصاد المصري .

◊ دراسة (أ محمد, معمر نوال,2017) :

عملت علي توضيح الإثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين , وتوصلت الدراسة إلي أن التحويلات المالية لا يتم استغلالها بصورة جيدة, وأن الحكومة لاتعتمد عليها كأحد الآليات لتوفير النقد الأجنبي .

ومن خلال استعراض الادبيات التي تناولت العلاقة بين التحويلات المالية في دعم النمو الاقتصادي ، نلاحظ وجود اختلاف في تأثير هذه العلاقة ما بين سلبي وإيجابي علي النمو الاقتصادي, ونخلص إلي أن كل حالة لها خصوصياتها سواء من حيث طبيعة التحويلات أو من حيث المتغيرات أو المنهجية المستخدمة في الدراسة.لذا تحاول هذه الدراسة تحليل طبيعة التحويلات المالية للمهاجرين من كافة الجوانب للوصول للصورة واضحة عن مدي قدرة التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في مصر.

المبحث الأول

الإطار النظري للتحويلات المالية

المقدمة:

تتمثل أهمية التحويلات وأثرها على التنمية فى كونها أحد أهم التدفقات المالية على مستوى العالم أجمع، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية، وتأتى مباشرة من حيث الحجم بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. كما تمثل التحويلات إحدى الأدوات الهامة التي يمكن أن تساهم مساهمة إيجابية وفعالة فى تنمية إقتصاديات البلدان المستقبلة لها إذا ما توافرت البيئة المناسبة والسياسات الحكومية المحفزة التي تمكنها من أداء هذا الدور. ومن الآثار الإيجابية للتحويلات على مستوى الإقتصاد الكلي فى الدول المستقبلة لها الدور الهام الذى تلعبه في مساندة ميزان المدفوعات فى تلك الدول وإتسامها بالاستقرار النسبى بما يساعد حكومات الدول المستقبلة على التيقن بحجم المتوقع من التحويلات. وفيما يلي عرض لمفهوم التحويلات وأهم محدداتها والآثار الاقتصادية المترتبة عليها .

مفهوم التحويلات المالية :

يعتبر مفهوم التحويلات المالية للمهاجرين من الناحية الاقتصادية مفهوماً صعباً ومتشابكاً بسبب تنوع هذه التدفقات المالية وتنوع القنوات المستعملة لها وكذلك نتيجة اختلاف طرق تسجيل هذا النوع من مصادر التمويل الخارجي في موازين مدفوعات البلدان المرسلة والمستقبلة لها, حيث تدرج بعض الدول التحويلات ضمن عوائد السياحة في حين تدرجها بلدان أخرى ضمن تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة , ومن ناحية أخرى هناك تضارب كبير بين حجم التحويلات التي تتلقاها دول الأصل سنوياً خاصة البيانات الصادرة عن البنك الدولي مقارنة مع بيانات البلدان المتلقية للتحويلات وهذا راجع أساساً إلي اختلاف بيانات الهجرة الدولية وتعدد المعايير المستخدمة في تحديد الشخص المهاجر (معيار الجنسية , معيار الإقامة) , ومن وجهة أخرى فإن مرور نسبة كبيرة من التحويلات عبر القنوات غير الرسمية تزيد من صعوبة تقديرها بشكل دقيق .إلا أنه يمكن إعطاء تعريف للتحويلات بأنها "تحويلات جارية تضم الأصول المالية من المهاجرين أو العاملين المقيمين خارج الدولة الذين يقومون بتحويل هذه الأصوال المالية إلي داخل دولتهم الأصلية لهدف إستخدامها في مجالات مختلفة .(هشام,2017,ص112)

كما تعرفها المنظمة الدولية للهجرة " بأنها تحويلات النقدية التي يرسلها المهاجر إلي بلد المنشأ أو بعبارة أخرى , التدفقات المالية المرتبطة بالهجرة , وفقد تكون هذه المدخرات بالعملة المحلية

لدولة الهجرة أو بالعملات الأجنبية كما قد يتم تحويلها من خلال قنوات التحويل الرسمية وغير الرسمية ".

كما تُعرف تحويلات العاملين وفق دليل ميزان المدفوعات (الطبعة الخامسة) لصندوق النقد الدولي علي أساس أنها تحويلات جارية خاصة تضم السلع والأصوال المالية من المهاجرين أو عاملين مقيمين خارج الدولة لفترة سنة أو أكثر إلي أشخاص (عادة أفراد أُسرهم) في دول الأصل أو باتجاه حساب خاص , وحسب صندوق النقد الدولي يوجد ثلاث بنود رئيسية لتسجيل التحويلات هي علي التوالي:(امحمد,معمر نوال, 2017,ص269)

-البند الأول : يكون رقم حسابه في ميزان المدفوعات المتفق عليه في صندوق النقد الدولي هو (2310) , والذي يشتمل علي تعويضات العاملين في الخارج وتكون عبارة عن كل الأموال التي يتقضاها العامل في الخارج خلال مدة زمنية أقل من سنة ويندرج فيها الأجور والتعويضات والتأمينات والخدمات الاجتماعية التي يتقاضاها العامل في الخارج ويحولها باتجاه بلده الأصلي.

- البند الثاني : برقم الحساب (2391) الذي يعتبر التحويلات المالية للعاملين في الخارج علي أنها كل أشكال التدفقات الخارجية الخاصة بالعمال المقيمين في الخارج لمدة لا تقل عن سنة وتشكل كل الأصوال المالية أو السلع التي يحولها المهاجر إلي أفراد أسراته أو إلي حسابه الخاص في بلده الأصلي.

- البند الثالث : برقم الحساب (2431) تمثل التحويلات المالية للمهاجرين صافي التحويلات التي يقوم بها المهاجر أثناء مغادرة البلد الأصلي والعودة إليه والإقامة لمدة لا تقل عن سنة .

كما تُعرف تحويلات المهاجرين " بأنها ذلك الجزء من الدخل غير المنفق من العاملين من أبناء الوطن في الخارج والمحول باتجاه البلد الأصلي .(الخشاني,2010,ص23)

*<u>آليات وقنوات التحويل :</u>

يقصد بقنوات التحويل المسار الذي تمر من خلاله التحويلات المالية من بلد المقصد باتجاه البلد الأصلي وتشمل ما يلي : (سوداني ,2010,ص28)

-القنوات الرسمية : حيث تشمل كافة أنواع التحويلات النقدية أو العينية التي تمر عبر القنوات الرسمية من خلال مؤسسات مالية متخصصة في تحويل الأ موال كالبنوك ومكاتب الصرافة والبريد وشركات تحويل الأموال.

- القنوات غير الرسمية : تلك التحويلات التي تمر بطرق غير قانونية عبر القنوات غير الرسمية , والتي لا يمكن إحصائها أو تسجيلها في ميزان المدفوعات وهي تمثل النسبة الأكبر من التحويلات التي يرسلها المهاجرين باتجاه بلدهم الأصلية .(عبد النور,2015,ص112)

* محددات تحويلات المهاجرين :

تعتمد تحويلات المهاجرين علي ثلاثة مجموعات من العوامل , وهي العوامل التي تنصرف إلي العمال المهاجرين أنفسهم , والعوامل التي تنصرف إلي الدول المستوردة للعمالة , والعوامل التي تنصرف إلي الدول الأصل , ولا يجب الخلط بين هذه العوامل ومجموعة العوامل المؤثرة علي الهجرة ذاتها , والتي يطلق عليها عوامل الدفع والجذب , إذ تنصرف هذه العوامل الأخيرة إلي محددات قرار الهجرة والانتقال من الدول الأصل إلي دولة الاستقبال .

-العوامل الخاصة بالمهاجرين : مثل العمر والنوع ومستوي التعليم وعدد المقيمين فعلاً مع المهاجرين في الدولة المضيفة , وطبيعة الصلات التي تربط بين المهاجر وأفراد عائلته في دولة الأصل , كذلك المستوى الوظيفي حيث يلعب دوراً مهماً قي تدفق التحويلات إلي دولة الأصل , ومن خلال الدراسات التي ركزت علي دور الدوافع الفردية في تفسير ظاهرة تدفق التحويلات المالية للمهاجرين , حيث أشارت تلك الدراسات أن تلك المحددات تتمحور في أربع محددات رئيسية هي (صالحي,2011,ص65) :

- سلوك الإيثار : وهو يمثل أهم الدوافع التي تجعل المهاجر يحول جزء من أمواله الخاصة باتجاه بلده الأصلي باعتباره مسؤول اتجاه أفراد أسرته في بلده الأصلي , ومستوى رفاهيته مرتبط بمستوى رفاهية بقية أفراد الأسرة .

- الادخار : حيث تشير بعض الدراسات إلي ان المهاجر يميل في العادة إلي تحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ادخارها , فمنفعة المهاجر لا تكمن في عملية استهلاكه في بلد المقصد وإنما في ادخار جزء كبير من دخله , وغالباً ما يتوافق سلوك الادخار عند المهاجر مع المدة الزمنية التي يقضيها في الخارج و حيث يرتفع معدل الادخار إذا كانت الهجرة مؤقتة وفي هذا الخصوص أشار (Lucas,2004) أن تدفق التحويلات تكون كبيرة في المراحل الأولي للهجرة وتتناقص تديجيا كلما زادت مدة بقاء المهاجر في الخارج إلي أن تتوقف نهائياً عندما يقطع المهاجر تواصله مع بلد الأصلي .

- المصلحة الذاتية : حيث يقوم المهاجر بتحويل جزء من أمواله باتجاه بلده الأصلي بهدف ضمان تواجد جزء من أصواله في مكان أمن (بلده الأصلي) وتوجه غالبا التحويلات في هذه الحالة إلي الاستثمار في شراء العقارات او أصول مالية او مشاريع استثمارية خاصة تدار من طرف أفراد العائلة في البلد الأصلي .(عبد النور,2015,ص99)

- اتفاق القرض بين الأسرة والمهاجر والتأمين المتبادل : في إطار نظرية هجرة العمل , تعتبر الهجرة بمثابة استراتيجية عائلية تضعها الأسرة وتوفر لها الإمكانيات اللازمة لنجاحها وفي هذه

الحالة فإن المهاجر يقوم بتحويل جزء من أمواله إلي إفراد أسرته في بلد الأصلي كنوع من إعادة دفع المستحقات كالبطالة وانخفاض الدخل .... وبالتالي فإن تحويلات المهاجر بمثابة تأمين ضد هذه الأخطار .(السقا,2010,ص21)

– العوامل الخاصة ببلد المستورد للعمالة : بالرغم من أنه قد يبدو أن التحويلات تتحدد بالسلوك الخاص للعمال المهاجرين , إلا ان العوامل الخاصة بالدول المستوردة للعمال تلعب دوراً هاماً في تحديد معدلات تدفق التحويلات إلي خارج هذه الدول , فتحويلات العمال لا تعد متغيراً خارجياً بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول المستوردة للعمال , فلا شك إنه في إطار نموذج اقتصادي كلي كبير الحجم لاقتصاد دولة ما من الدول المستوردة للعمال سوف تعد التحويلات أحد المتغيرات الداخلية . إذ أن المتغيرات الاقتصادية للدول المضيفة تلعب دوراً هاماً في تحديد حجم التدفق الصافي للتحويلات إلي الخارج , وبصفة عامة يعتمد التدفق الخارجي للتحويلات من الدولة المستوردة للعمال علي مجموعة من العوامل منها (وليد,2011,ص51)

◊ معدلات العائد علي الأصول الاستثمارية المختلفة : إن هذا العامل وبصفة خاصة الأصوال المالية في الدول المستوردة للعمالة تؤثر علي اتجاه العمال المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلي دول الأصل , إذ عادة ما يقبل المهاجرين علي استثمار مدخراتهم في أصول ترتفع درجة سيولتها بشكل عام حتي تسهل عملية تحويل المدخرات , إذا ما طرأ من العوامل ما يقتضي العودة السريعة للعمال. وقد تبدو أهمية هذا العامل أكثر في حالة دول الخليج مثلا بالمقارنة بالدول الأخرى المستقبلة للعمالة ,حيث تتسم الهجرة إلى دول الخليج بأنها هجرة مؤقتة, وذلك أن احتمالات حصول المهاجرين على الإقامة الدائمة أو الجنسية بعكس باقي الدول تعد شبه مستحيلة , ومن ثم ينخفض الحافز لدى المهاجرين نحو محاولة استثمار دخولهم في أصول استثمارية طويلة الأجل في هذه الدول , أما في الأجلين القصير والمتوسط فإن هناك إمكانية أن يحاولوا المهاجرون الاستفادة من فوارق معدلات العائد على الاستثمارات المالية القصيرة والمتوسطة الأجل بين الدول النفطية والخارج .(صيدم,2007,ص2)

◊ درجة التقلب في النشاط الاقتصادي : تتأثر تحويلات العمال المهاجرين ايجابيا وسلبيا بالوضع الاقتصادي للدول المستضيفة ,حيث أن الرفاهية والازدهار الاقتصادي يعتبر من العوامل المشجعة على تدفق تحويلات العمال المهاجرين, حيث تشمل درجة التقلب في النشاط الاقتصادي الكلي مستويات الإنتاج والعمالة والأسعار وهي تقلبات منتظمة تدخل ضمن مفهوم الدورات الاقتصادية, حيث تشتمل على مراحل تؤثر على مستويات الدخل والطلب على العمالة والأجور.

◊ درجة الاستقرار السياسي للدولة المضيفة : تلعب دورا مهما في التأثير على المهاجرين نحو تحويل مدخراتهم إلى الخارج , فكلما زادت درجة الاستقرار السياسي الدولة المضيفة كلما مال المهاجرون نحو تأجيل قرار تحويل للمدخرات , على سبيل المثال فقد أدى الغزو العراقي على الكويت وعودة الملايين من العمال من الكويت إلى باقي دول الخليج إلى إحداث زيادة أكبر في تدفقات التحويلات المالية.(محمد& محمد,2018,ص12)

-العوامل الخاصة بالدول المصدرة للعمالة : فيما يتعلق بدول الأصل يفترض أن المهاجرين يقومون باتخاذ العديد من القرارات المتصلة مدخراتهم ,أي أن على المهاجر أولا أن يحدد ما إذا كان سيحتفظ مدخراته في الخارج أو يرسلها إلى دولة الأصل , فإذا ما قرر المهاجر تحويل هذه الأموال إلى دولة الأصل , فإن هناك قرار آخر لابد وأن يقوم به وهو ما يتعلق بالقنوات الرسمية وغير الرسمية للتحويل , كذلك فإن هناك قرار مكمل والمتعلق بما إذا كان التحويل سيتم بالعملة المحلية للدولة الأصل أو بالعملة الأجنبية وهذه القرارات تعتمد على مجموعة من العوامل المرتبطة بدولة الأصل منها معدل التضخم وسياسة الضرائب علي التحويلات .

* الآثار الاقتصادية لتحويلات المهاجرين علي دولة الأصل :

إن دراسة الآثار الاقتصادية المترتبة عن تحويلات المهاجرين علي بعض المتغيرات الاقتصادية في دول الأصل تقتضي التفرقة بين حساب الخسائر والمنافع للهجرة علي التوازن في الأجل القصير والطويل , إذ أن ما يمكن اعتباره نتائج مواتية في الأجل القصير لبلدان الأصل قد يتحول إلي تأثيرات سلبية في الأجل الطويل , لذا فإن تحليل الآثار المترتبة عن تحويلات المهاجرين في الأجل الطويل يكتسب أهمية خاصة في منظور التنمية الاقتصادية والعدالة في التوزيع . ويمكن تقسيم الآثار الناتجة عن التحويلات إلي آثار علي المستوى الاقتصادي الجزئي كخفض معدلات الفقر وتقليل من حدة التباين في توزيع الدخول وتحسين مستوى الصحة والتعليم في الأسر المتلقية لها , ومن ناحية أخرى , هناك آثار للتحويلات المهاجرين علي المستوى الاقتصادي الكلي كرفع معدلات النمو الاقتصادي والتأثير علي ميزان المدفوعات والقطاع المالي في دولة الأصل .(هيكل,2015,ص115)

-الآثار علي المستوى الجزئي :

◊ من الناحية الاقتصادية فإن التحويلات المالية للمهاجرين تساعد علي خفض مستويات الفقر في الدول المتلقية لها من خلال رفع مستويات الدخول للأسر المتلقية لها , وتأكد معظم الدراسات علي دور التحويلات كآلية مهمة لخفض معدلات الفقر في البلدان النامية حيث أشار كل من (Adams & Page,2005) في دراسة شملت بيانات مقطعية لمجموعة من البلدان المتلقية للتحويلات

, وجد من خلالها أنه كلما زادت نسبة مساهمة التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي عن (10%) تؤدي إلي خفض مستوى الفقر بمقدار (2% :3,5%) . وهي نفس النتيجة التي توصل إليها كل من (Acosta & al,2003)عند دراستهم عينة من البلدان النامية كما أشار كل من (Lokshin & al,2010) إلي مساهمة التحويلات في خفض الفقر بمعدلات قياسية بما يعادل (11%) في دولة النبال خلال الفترة الممتدة بين (1995-2004) علي الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة التي كان يعيشها هذا البلد , من ناحية أخري يكون لها تأثير ديناميكي علي المستوى الاقتصادى الكلي بفعل زيادة الاستهلاك وبالتالي تنشيط الطلب الكلي وهو ما يعمل علي تحفيز النمو الاقتصادي .

◊ تساهم التحويلات المالية للمهاجرين في تمويل مصروفات التعليم الخاصة بأفراد الأسر المتلقية لها إضافة إلى دورها في تحسين مستويات الصحة وهذه العوامل مجتمعة تمثل العائد الاجتماعي من وراء استثمار التحويلات حيث أثبتت العديد من الدراسات التجريبية التي أجريت على عدد من البلدان النامية المتلقية للتحويلات كدراسة(Amvedo-dorants& al,2010) علي دول النبال, دراسة (Mansuri,2007) علي بكستان عندما لاحظ أن مستويات التعليم مرتفعة عند الأطفال المنتمين للعائلات المتلقية للتحويلات , ونفس النتيجة التي توصل إليها (De ratha,2012) عندما لاحظ ارتفاع مستويات تعليم الأطفال خاصة الفتيات في سيريلانكا بين الأسر المتلقية للتحويلات حيث يجبر ضعف الدخل الأسري الأطفال علي الدخول المبكر إلي سوق العمل بهدف مساعدة العائلة وهو ما يعني خفض الوقت المخصص للتعليم , أما فيما يخص بدور التحويلات في تحسين مستويات الصحة في العائلات المتلقية لها فقد أشارت الدراسات أن العائلات المتلقية للتحويلات في المكسيك لها معدل وفيات أقل مقارنة مع العائلات التي لا تتلقى تحويلات مالية , كما أشار (De ratha,2012) أن الأطفال في الأسر المتلقية للتحويلات في سيريلانكا لهم متوسط أوزان أعلي من نظرائهم في العائلات الأخرى وهذا ما يدعم فرضية دور التحويلات في تحسين مستويات الصحة في بلد الأصل .

◊ التخفيف من حدة التباين في توزيع الدخل : على الرغم الأدلة التجريبية المتعلقة بأثر التحويلات في خفض فجوة التباين في توزيع الدخل في البلدان النامية هي أقل وضوحا خاصة أن أغلب الدراسات تشير إلى أن الأسر المتلقية للتحويلات هي ذات مستويات دخل مرتفع من منطق قدرتها على توفير الموارد المالية اللازمة لإرسال أفرادها إلي الخارج وتحمل تكاليف الهجرة عكس الأسر الفقيرة التي تفتقد الموارد اللازمة لتحمل تكاليف الهجرة وفي هذه الحالة فإن التحويلات تعمل على زيادة التباين في توزيع الدخل كما أشار إلي ذلك كل من (Mc Kenzie&Rapoport,2007) , لكن تشير دراسات أخرى إلي دور التحويلات في خفض حدة التباين في توزيع الدخل , حيث لاحظ

(Bollard &al,2010) أن المهاجرين القادمين من البلدان الأفريقية الفقيرة ذات الدخل المنخفض هم الأكثر قدرة علي إرسال التحويلات إلي بلدانهم الأصلية .

-الآثار علي المستوي الاقتصادي الكلي :

◊ يمكن للتحويلات المالية للمهاجرين أن تؤثر بشكل ايجابي علي ميزان المدفوعات في البلدان المتلقية لها من خلال تخفيض نسب العجز إضافة إلي زيادة الاحتياطيات من النقد الأجنبي وبالتالي زيادة قدرة الدولة علي تمويل الواردات واستقرار أسعار الصرف (Bouklia Hassen,2012) لكن هذا لا يمنع من وجود بعض الآثار السلبية علي ميزان المدفوعات خاصة حساب العمليات الجارية نتيجة ظهور ما يعرف بأثر الطفرة , حيث تؤدي زيادة تدفق التحويلات إلي زيادة الواردات وبالتالي ظهور عجز في ميزان المدفوعات , إضافة إلي تأثيرها السلبي علي سعر الصرف الحقيقي نتيجة زياد الطلب السلعي مقابل محدودية العرض المتاح أو القدرة الإنتاجية للاقتصاد القومى .

◊ تمتاز التحويلات المالية للمهاجرين عن غيرها من مصادر التمويل الأخرى بإستقرارها النسبي خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية , وهذا راجع إلي طابعها الاجتماعي فهي تنتقل من المهاجر في بلد المقصد إلي أفراد أسرته في بلد الأصل , كما أنها تعتبر عنصر من عناصر التأمين والاحتياط ضد التقلبات الاقتصادية وما يصاحبها من انخفاض للدخل .

◊ تشير أغلب الدراسات التجريبية التي حاولت تحديد طبيعة تأثير تدفق التحويلات علي مستويات النمو الاقتصادي في البلدان المتلقية لها إلي صعوبة تحديد طبيعة هذا التأثير سواء كان أثر ايجابي أو سلبي بالنظر لسلوكها المضاد للتقلبات الاقتصادية حيث انها ترتفع في أوقات الكساد وتنخفض في فترات الرواج الاقتصادي في بلدان المتلقية لها وبالتالي تصعب عملية تحديد طبيعة تأثيرها علي النمو الاقتصادي.(زهري,2014,ص4)

*الأهمية الإقتصادية لتحويلات المهاجرين المصريين :

تمثل تحويلات المهاجرين المصريين أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، وخاصة في ظل التراجع الملحوظ في موارد النقد الأجنبي من قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن الجدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات المصريين العاملين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بشكل كبير عند أخذ التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية في الاعتبار. ووفقاً لقاعدة بيانات البنك الدولي تصدرت مصر مجموعة دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث تدفق التحويلات إلي الداخل , حيث حصلت مصر علي ما قيمته 26,8مليار دولار تليها لبنان والمغرب والأردن واليمن (7,5 ,6,7 ,4,5 ,3,8مليار دولار) علي الترتيب وذلك في عام 2019. وهذه التدفقات مثلت

ما نسبته 8,9%من الناتج المحلي الإجمالي خلال 2019مقابل (12,7% ,5,9% , 10,2%, 12,6%) لهذه الدول علي الترتيب.

الجدول رقم (2)

تطور تدفقات التحويلات المهاجرين المصريين في الخارج للفترة(1990-2019)

السنوات	إجمالي التحويلات مليون دولار	معدل النمو السنوي%	نسبة التحويلات من GDP %
1990	4283.5	30.09	11.9
1991	4054	(-5.35)	10.3
1992	6104	50.56	13.3
1993	5664	(7.20)	11.2
1994	3672	(35.17)	6.5
1995	3226	(12.15)	4.9
1996	3107	(3.69)	4.2
1997	3697	18.998	4.5
1998	3370	(8.851)	3.9
1999	3235.3	(3.99)	3.5
2000	2852	(11.84)	3
2001	2911.4	2.09	3.2
2002	2893.1	(0.63)	3.3
2003	2960.9	2.34	4
2004	3340.7	12.83	4.2
2005	5017.3	50.19	5.3
2006	5329.5	6.22	4.9
2007	7655.8	43.65	5.8
2008	8694	13.56	5.3
2009	7149.6	(17.76)	3.8
2010	12453.1	74.18	5.8
2011	14324.3	15.02	6.2
2012	19236.4	34.29	8.1
2013	17833.1	(7.29)	6.5
2014	19570.4	9.74	6.2
2015	18325.4	(6.36)	5.8
2016	16590	(9.46)	5.2
2017	21435	29.20	9.3
2018	22345	24.97	10.5
2019	26345	150.5	8.9
المتوسط		14.62	6.32

Source: Data World Bank, org/country/Egypt (2019)

◊ تطور تدفقات التحويلات في مصر خلال الفترة (1990-2019):

تأثرت التحويلات المهاجرين خلال الفترة (91-2011) وفقاً لاحدى الدراسات بظروف حرب الخليج , وانخفاض أسعار النفط , وظروف أحداث الحادي عشر من سبتمبر , والأزمة المالية العالمية. (Abou ELSeoud, 2014). وبالرغم من الظروف السياسية والتوترات في مصر خلال ثورات الربيع العربي في 2011 والتي ارتبطت بعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي إلا أن تحويلات المهاجرين قد زادت . والجدول رقم (2) يوضح تطور تدفقات التحويلات في مصر .

ويوضح الجدول السابق أن حجم التحويلات إرتفع من (4283,5) مليون دولار عام 1990إلي (67123) مليون دولار عام 2019 بمعدل نمو سنوي بلغ في المتوسط 14,62%خلال الفترة (1990-2019) , ومع ارتباط التحويلات بالظروف السياسية والاقتصادية حيث نلاحظ ارتفاع التحويلات خلال عامي (1990و1992) في أعقاب حرب الخليج الثانية وثم أخذت تتراجع خلال الفترة من (1993 إلي 2000) وقد يرجع ذلك إلي انخفاض سعر النفط في الأسواق الدولية . أما خلال الفترة من (2003 إلي 2012) فقد شهدت التحويلات نمواً ملحوظ خلال تلك الفترة باستثناء عام 2009 حيث انخفضت بنسبة (17,76%) نتيجة للأزمة المالية العالمية , وبالرغم من الظروف السياسية والتوترات التي حدثت في مصر في فترة ثورات الربيع العربي في عام 2011 والتي ارتبطت بعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي إلا أن تحويلات العاملين قد زادت , ثم هبطت قيمة التحويلات بنسبة (6,36%) في عام 2015مع أزمة أسعار النفط في عام 2014 ثم تزايد بشكل ملحوظ في عامى 2017و2018 تنيجة لتحرير سعر الصرف الأجنبي إلي أن قفزت لتصل إلي (67123) مليون دولار عام 2019 بمعدل نمو سنوي بلغ (150,5%) عن عام 2018. والشكل رقم (1) يوضح معدل النمو السنوي للتحويلات المهاجرين المصريين خلال الفترة (1990-2019).

◊ نسبة تحويلات المهاجرين المصرين إلي الناتج المحلي الأجمالي:

من خلال نسبة التحويلات إلي الناتج المحلي الإجمالي نستطيع معرفة أثر التحويلات علي الاقتصاد القومي , فمن خلال بيانات الجدول رقم (2) يتضح أن متوسط نسبة التحويلات إلي الناتج المحلي الإجمالي بلغت (6,32%) خلال الفترة (1990-2019) , حيث سجلت أعلي نسبة عام 1992بلغت (13,3%) , وبشكل مقارن يلاحظ اتجاه نسبة التحويلات للناتج نحو الزيادة خلال الفترة (2010-2017) فقد زادت من (5,8%) في عام 2010, (6,2%) عام 2011 لتصل إلي (10,5%) عام 2018 ثم تهبط إلي (8,9%) عام 2019.وهو ما يعكس أهمية التحويلات بالنسبة بالاقتصاد المصري .

الشكل رقم (1) معدل النمو السنوى لتحويلات المهاجرين خلال الفترة (1990-2019)

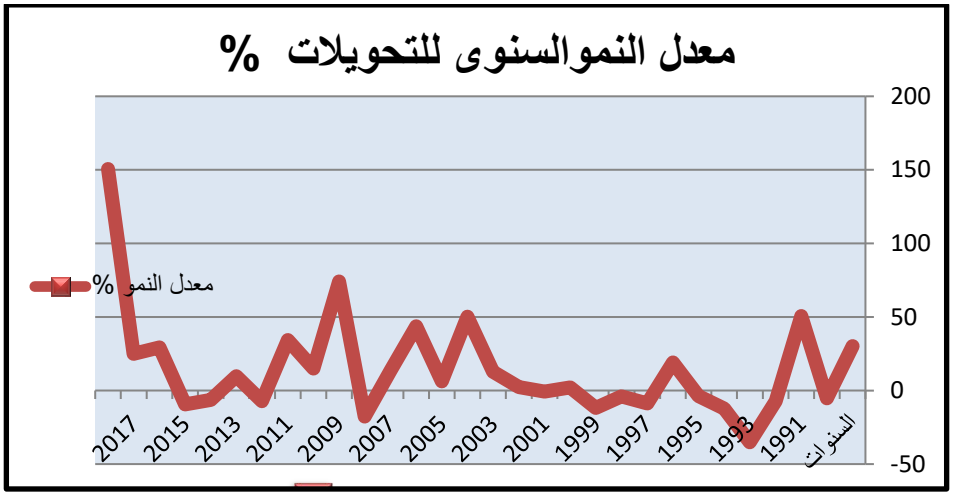

Source: Data World Bank, org/country/Egypt (2019)

◊ خصائص الهجرة وتحويلات العاملين المصريين :

وفقا لمفهوم الهجرة المؤقتة تتمثل أهم المؤشرات العامة بالاعتماد علي إجمالي التصاريح الصادرة للمصريين بالخارج (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء , 2019,ص9):

-بلغت أعداد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل بها (1315555)تصريح في عام 2014, ثم تراجعت إلي (1078245) تصريح في عام 2018 بنسبة انخفاض قدرها (18%) .وقد جاءت المجموعة العربية في المركز الأول بعد (1046399) تصريح تمثل 97% من إجمالي التصاريح الصادرة عام 2018 بينما سجلت الدول الأوربية نسبة (1,9%) من الإجمالي في نفس السنة .

- انحفضت أعداد التصاريح الصادرة للمصريين للعمل في الدولة العربية بنسبة (18,2%)خلال الفترة (2014-2018) , وفي المقابل شهدت عدد تصريح الصادرة للمصريين للعمل في الدول الأوربية نسبة انخفاض أكبر (29,7%) خلال نفس الفترة .

- جاءت السعودية تليها الكويت ثم الأردن والإمارات بما نسبته علي الترتيب (49,2% , 22,1%, 12%, 9,6%) في عام 2018 من إجمالي تصاريح العمل , بينما تركزت تصاريح المجموعة الأوربية في كل من إيطاليا واليونان بما نسبته علي الترتيب (86,3%, 8,4%) وهو ما يلقي الضوء حول تأثير العوامل السياسية بين مصر والدول العربية علي التوزيع الجغرافي لمصادر التحويلات .

- جاء عدد الحاصلين علي تصاريح للعمل بالخارج لحملة (مؤهل متوسط) في المرتبة الأولي بنسبة(39,1%) تليها حملة المؤهل العالي بنسبة (28,1%) ثم حملة مؤهل أقل من المتوسط وبدون مؤهل علي المركز الثالث بنسبة (27,6%) . وفيما يخص مجموعة الدول العربية فيحظى حملة المؤهل المتوسط ودون المتوسط وبدون مؤهل علي أكثر من (60%) من حملة التصاريح في عام 2018. ونفس النتيجة تسري علي الحاصلين علي تصاريح للعمل في الدول الأوربية.

الجدول رقم (3)

نسبة تغطية قيمة التحويلات للصادرات والواردات والميزان التجاري

السنوات	إجمالي التحويلات مليون دولار	إجمالي الصادرات مليون دولار	إجمالي الواردات مليون دولار	إجمالي الميزان التجاري	نسبة التحويلات للصادرات %	نسبة التحويلات للواردات %	نسبة التحويلات للميزان التجاري%
1990	4283.5	4250	11425	(7175)	100.7	37.5	(59.7)
1991	4054	3880.1	10054.1	(6174)	104.5	40.3	(65.7)
1992	6104	3725.1	10728.2	(7003.1)	163.9	56.9	(87.1)
1993	5664	3337.3	10647.1	(7309.8)	169.7	53.2	(77.5)
1994	3672	4957	12810.5	(7853.5)	74.1	28.7	(46.7)
1995	3226	4608.5	14106.6	(9498.1)	70	22.9	(33.9)
1996	3107	5345.4	15564.8	(10219.4)	58.1	19.9	(30.4)
1997	3697	5128.4	16899	(11770.6)	72.1	21.8	(31.4)
1998	3370	4445.1	17007.6	(12562.5)	75.8	19.8	(26.8)
1999	3235.3	6387.7	17860	(11472.3)	50.6	18.1	(82.1)
2000	2852	7078.2	16441.3	(9363.1)	40.3	17.3	(30.5)
2001	2911.4	7120.8	14637.3	(7516.5)	40.9	19.9	(38.5)
2002	2893.1	8205.4	14820.3	(6614.9)	35.3	19.5	(43.7)
2003	2960.9	10452.5	18286.3	(7833.8)	28.3	19.2	(37.7)
2004	3340.7	13833.4	24192.8	(10359.4)	24.1	13.8	(32.2)
2005	5017.3	18455.1	30441	(11985.9)	27.2	16.5	(41.8)
2006	5329.5	22017.5	38308.1	(16290.6)	24.2	13.9	(32.7)
2007	7655.8	29355.8	52771.2	(23415.4)	26.1	14.5	(32.6)
2008	8694	25168.9	50342.2	(25173.3)	34.5	17.3	(34.5)
2009	7149.6	23873.1	48993.1	(25120)	29.9	14.6	(28.5)
2010	12453.1	26992.5	54095.5	(27103)	46.1	23	(45.9)
2011	14324.3	25071.9	59210.9	(34139)	57.1	24.2	(41.9)
2012	19236.4	22856	61899	(39043)	84.2	31.1	(49.3)
2013	17833.1	22090	59758	(37668)	80.7	29.8	(47.3)
2014	19570.4	22261	67187	(44926)	87.9	29.1	(43.5)
2015	18325.4	18704.6	57387.7	(38683.1)	97.9	31.9	(47.3)
2016	16590	21728.2	59003	(37274.8)	76.4	28.1	(44.5)
2017	21435	25827	63103	(37276)	82.9	33.9	(57.5)
2018	25345	28495	66529	(38034)	94.1	40.3	(70.4)
2019	26345	21345	60987	(39642)	123	43.2	(66.5)
المتوسط					75.7	28.9	(48.6)

Source :Data World Bank,org/country/Egypt(2019)

◊ نسبة تغطية قيمة التحويلات لكل من الصادرات والواردات والميزان التجاري :

يوضح الجدول رقم (3) أهمية النسبية التحويلات في ميزان المدفوعات وفمن خلاله نلاحظ أن نسبة التحويلات إلي الصادرات بلغت (100,7%) عام 1990 واستمرت بالأرتفاع للسنوات التالية إلي أن وصلت إلي (169,7%) عام 1993 وذلك بسبب التراجع المستمر للصادرات المصرية

في تلك الفترة , مع بقاء التحويلات الخارجية عند مستويات مرتفعة ,ثم أخذت النسبة منحنى تنازلي بشكل كبير بحيث وصلت إلي (74,%) عام 1994واستمرت بالانخفاض طيلة السنوات اللاحقة حتي عام 2004 (باستثناء عامي 1997و1998) وذلك بسبب التراجع المستمر في حجم التحويلات من جهة وارتفاع قيمة الصادرات في نفس الوقت من جهة أخرى .

ويلاحظ أنه خلال الفترة من (2004–2010) اقتربت التحويلات من تغطية ما يتجاوز (30% : 50%) من الصادرات إلا أنه في السنوات اللاحقة لثورة 25 يناير تجاوزت النسبة أكثر من (50%) بل واقتربت من تجاوز قيمة الصادرات وبالأخص بعد تحرير سعر الصرف الأجنبى عام 2018 وتجاوزاتها بنسبة (313%) عام 2019 . أما بخصوص متوسط نسبة التحويلات إلي الصادرات للفترة (1990–2019) فإنها بلغت (75,75%) وهي نسبة مرتفعة تعكس الدور المهم لتحويلات في توفير النقد الأجنبي للاقتصاد القومي .

–فيما يتعلق بنسبة التحويلات إلي الواردات نلاحظ أن النسبة بلغت (37,49%) عام 1990 , ثم أخذت بالارتفاع خلال عامي (1991و1992) حيث بلغت (56,9%) عام 1992 وهي أعلي ما وصلت إليه هذه النسبة خلال فترة الدراسة الممتدة (1990–2019) ,بعدها أخذت في الانخفاض حتي وصلت إلي أدني مستوي لها خلال فترة الدراسة حيث بلغت (13,8%) عامي 2004و2006, ولكنها عادت وارتفعت لتصل إلي أعلي مستوي لها (43,2%) عام 2019, وبلغ متوسط نسبة تحويلات للواردات (28,9%) خلال فترة الدراسة . وبناء علي ما تقدم فإن قيمة التحويلات لم تستطيع أن تغطي غير (30%) من قيمة الواردات وذلك لأعلي تقدير وهو ما ينطوي علي حقيقة أن زيادة الواردات قد ارتبطت بسلع معمرة وسلع رفاهية يتعامل بها أصحاب الدخول المرتفعة .(عبد السلام , 2019, ص103) .

– أما فيما يتعلق بنسبة التحويلات المهاجرين وقدرتها علي تغطية العجز في ميزان التجاري, نلاحظ أن النسبة بلغت (59,7%) عام 1990, ثم أخذت بالارتفاع خلال عامي 1991و1992 ثم أخذت بالهبوط حيث وصلت إلي أدني مستوى لها خلال فترة الدراسة في عام 1998 حيث بلغت (26,8%) ثم أحذت بالارتفاع لتصل إلي أعلي مستوى لها في عام 2018 حيث بلغت (70,4%) وهي نسبة كبيرة تعكس أهمية الدرو التي يمكن أن تلعبه التحويلات كأحد مصادر النقد الأجنبي في تغطية العجز في الميزان التجاري . وبلغت متوسط النسبة خلال فترة الدراسة (48.6%) . والشكل رقم (2) يوضح الأهمية النسبية للتحويلات بالنسبة للميزان التجاري .

الشكل رقم (2)

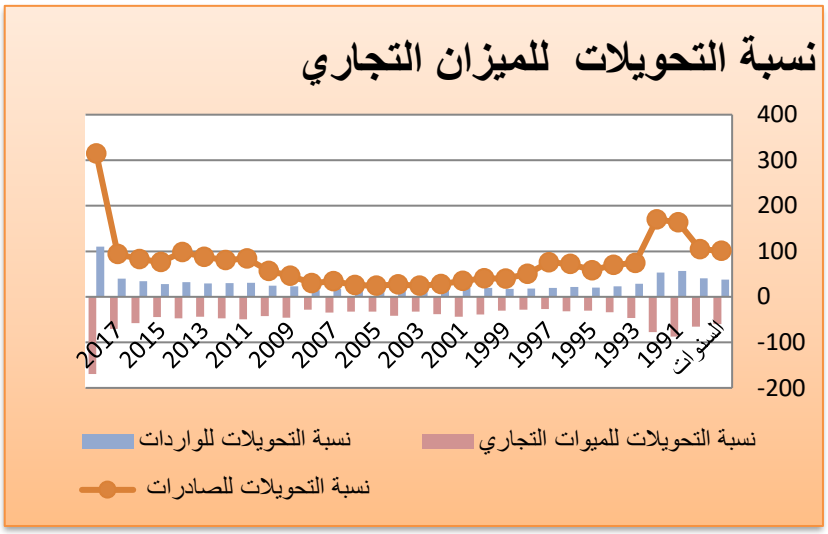

Source :Data World Bank,org/country/Egypt(2019)

◊ الأهمية النسبية لتحويلات بالنسبة لمصادر النقد الأجنبي :

أصبحت التحويلات مصدراً مهماً للنقد الأجنبي إلي جانب المصادر التقليدية الداخلية مثل إيرادات الصادرات إيرادات السياحة وإيرادات قناة السويس , بل تفوقت علي إيرادات قناة السويس والسياحة . وتتميز التحويلات كتدفقات للنقد الأجنبي بأنها غير مكلفة , ولا تحمل أية التزامات مستقبلية تجاه تلك التدفقات . والجدول رقم (4) يوضح الأهمية النسبية للتحويلات كمصدر من مصادر النقد الأجنبي , حيث بلغت نسبة مساهمة التحويلات في القيمة الإجمالية للنقد الأجنبي (12,5%) عام 2003, ثم أخذت في التزايد علي امتداد فترة الدراسة إلي أن بلغت حوالي (33%) من إجمالي النقد الأجنبي أي ما يمثل ثلث التدفقات النقد الأجنبي وهي نسبة كبيرة تعكس أهمية الدور التي يمكن أن تلعبه تلك التحويلات في زيادة الاحتياطيات النقدية لدى الدولة مما ينعكس علي استقرار سعر الصرف, وترجع هذه الزيادة في التحويلات بالنسبة لباقي العناصر الأخري نتيجة للتدهور الإيرادات السياحية خاصة في الفترة (2015 إلي 2019) .كما نلاحظ من خلال الجدول تفوق التحويلات علي كل من الاستثمار الأحنبي المباشر ورسوم المرور في قناة السويس والسياحة خلال السنوات الأخيرة وهو ما يعكسه الشكل رقم (3).

◊ الأهمية النسبية للتحويلات بالنسبة لمصادر التمويل الدولية:

تعتبر التحويلات بمثابة مصدر مستقر للنقد الأجنبي يمكنه أن يساهم في التخفيف من حدة قيود النقد الأجنبي ويساهم في تمويل المشروعات التنموية وكذلك في تمويل الديون الخارجية وكذلك كمصدر محتمل للمدخرات والاستثمار من أجل التكوين الرأسمالي , والجدول رقم (5) يوضح حجم التحويلات بالنسبة لمصادر النقد الأجنبية الخارجية (الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر

الجدول رقم (4)

الأهمية النسبية لتحويلات بالنسبة لمصادر النقد الأجنبي(مليون دولار)

السنوات	إجمالي التحويلات	إجمالي الصادرات	رسوم المرور بقناة السويس	الاستثمار الأجنبي المباشر	إيرادات السياحة	إجمالي العناصر الرئيسية لمصادر النقد الأجنبي	الوزن النسبي للتحويلات %
2003	2960.9	10452.5	2570	237	5500	23723.4	12.5
2004	3340.7	13833.4	3306.8	4134.5	6429.8	32034	13.5
2005	5017.3	18455.1	3558.8	9097.9	7234.6	43380.6	11.6
2006	5329.5	22017.5	4169.6	13084.3	8183	53775.4	11.8
2007	7655.8	29355.8	5155.2	17802.2	10826.5	71698.9	11.9
2008	8694	25168.9	4720.6	12836.1	10487.6	61018.9	11.8
2009	7149.6	23873.1	4516.8	11008.1	11591.3	60742.7	16.1
2010	12453.1	26992.5	5052.9	9574.4	10588.7	64801.1	19.4
2011	14324.3	25071.9	5207.8	11768.1	9419	69437.7	25.9
2012	19236.4	22856	5031.8	10273.6	9751.8	70713.3	26.4
2013	17833.1	22090	5369.1	10855.8	5073.3	65839.5	28.1
2014	19570.4	22261	5361.7	12546.2	7375.4	66858.4	28.9
2015	18325.4	18704.6	5121.6	12528.7	3767.5	57199.8	29.9
2016	16590	21728.2	4945.3	13366.1	4379.7	66235.6	32.9
2017	21435	25827	5706.7	13163.1	9804.3	80894	32.6
2018	22345	28495	5730.7	16393.5	1257.6	77027.6	32.6
2019	26345	21345	5798.1	12345	1273.1	67097.2	34.1

Source :Data World Bank ,org/country/Egypt(2019)

والقروض الخارجية و المساعدات الإنمائية), حيث يتضح مدي تفوق التحويلات علي كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والمساعدات الأنمائية . حيث كانت أقل نسبة لتحويلات إلي الاستثمار الأجنبي المباشر بلغت (53,06%) عام 2006 نتيجة لأرتفاع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث سجلت أعلي حجم للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار 10043 مليون دولار خلال فترة الدراسة (1990- 2019) , بينما سجلت أعلي نسبة لتحويلات إلي الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2011 حيث بلغت (2967%) وذلك بسبب الأحداث السياسية الناجمة عن ثورة 25يناير وما نتج عنها من ظروف اقتصادية واجتماعية وأمنية التي أدت إلي انخفاض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ودفعت المصريين بالخارج إلي زيادة حجم التحويلات المرسلة إلي زويهم للتغلب علي الظروف المعيشية الصعبة التي كانوا يعانون منها ,

الشكل رقم (3)

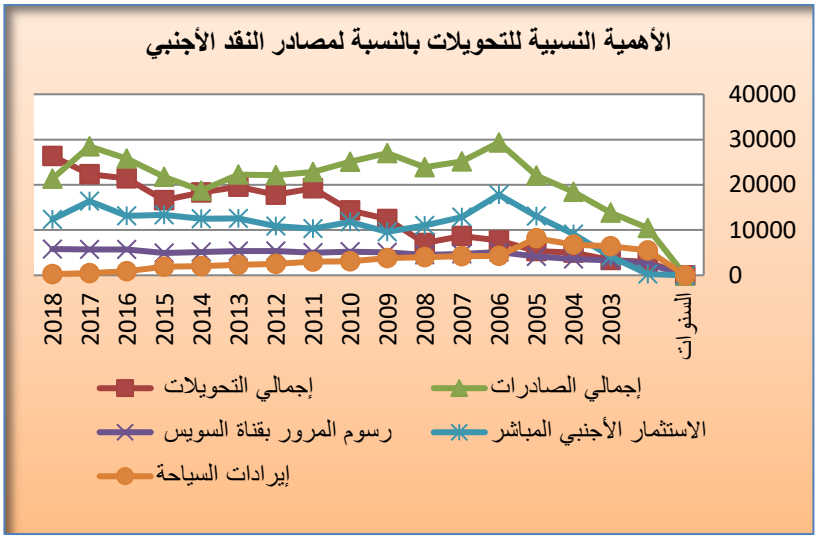

Source :Data World Bank ,org/country/Egypt(2019)

ثم أخذ حجم التدفقات في التزايد بشكل كبير بداية من عام 2012 حتى عام 2014 .أما بخصوص متوسط نسبة التحويلات إلي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1990-2019) فإنها بلغت (325,45%) وهي نسبة مرتفعة تعكس الدور المهم لتحويلات في توفير النقد الأجنبي للاقتصاد القومي. فهي تعادل أكثر من ثلاث أضعاف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. يتضح مما سبق أن المصدر الأساسي لإيرادات النقد الأجنبي في مصر هو الصادرات , وأن تحويلات المصريين تعد المصدر الثاني وهى أكثر أهمية مقارنة بالاستثمار الأحنبي المباشر لذا يجب أعطاء أهمية أكبر للتحويلات والعمل علي تنميتها واستخدامها بكفاءة .

-فيما يتعلق بنسبة التحويلات إلي الاستثمار الأجنبي غير المباشر نلاحظ أن النسبة بلغت (214175%) عام 1990 , وهي أعلي نسبة خلال فترة الدراسة , ثم أخذت في التراجع نتيجة لزيادة حجم الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة حتي وصلت إلي أدني مستوي لها خلال فترة الدراسة حيث بلغت (419.8%) عام1999 ولكنها عادت وارتفعت لتصل إلي أعلي مستوي لها (135743%) عام 2015, وبلغ متوسط نسبة تحويلات للاستثمار الأجنبي غير المباشر (30255.6%) خلال فترة الدراسة . وهي نسبة مرتفعة جداً.

- أما فيما يتعلق بنسبة التحويلات المهاجرين وقدرتها علي تغطية الدين الخارجي, نلاحظ أن النسبة بلغت (12,3%) عام 1990, ثم أخذت بالارتفاع خلال عامي 1991و1993 ثم أخذت بالهبوط حيث وصلت إلي أدني مستوى لها خلال فترة الدراسة في عام 1995 حيث بلغت (9,6%) ثم أحذت بالارتفاع لتصل إلي أعلي مستوى لها في عام 2012 حيث بلغت (47,9%) وهي نسبة كبيرة تعكس أهمية الدرو التي يمكن أن تلعبه التحويلات كأحد مصادر النقد الأجنبي في تغطية

الدين الخارجي والتخلي عن سياسة الإقتراض حيث تلك التحويلات لا يترتب عليها أي التزامات . وبلغت متوسط النسبة خلال فترة الدراسة (20,8%) .

الجدول رقم (5)

الأهمية النسبية للتحويلات بالنسبة لمصادر التمويل الدولية (مليون دولار)

السنوات	إجمالي التحويلات	الاستثمار الأجنبي المباشر	الاستثمار الأجنبي غير المباشر	القروض الخارجية	المساعدات الإنمائية	التحويلات لاستثمار الأجنبي المباشر %	التحويلات لاستثمار الأجنبي غير المباشر%	التحويلات للقروض الخارجية%	التحويلات للمساعدات الأنمائية%
1990	4283.5	743	2	33015.8	6056.9	576.5	214175	12.9	70.7
1991	4054	253	5	32604.3	5410.5	1602.3	81080	12.4	74.9
1992	6104	459	11	31168.9	3742.4	1329.8	55490.91	19.5	163.1
1993	5664	1207	4	30651.2	2489.5	469.2	141600	18.4	227.5
1994	3672	1133	3	32499.1	2696.8	324.09	122400	11.2	136.1
1995	3226	595	3	33475.2	2031.9	542.1	107533.3	9.6	158.7
1996	3107	636	20	31512.6	2195.9	488.5	15535	9.8	141.4
1997	3697	887	514.5	29952.9	2018.4	416.7	718.56	12.3	183.1
1998	3370	1076	(160)	32287.1	1970.4	313.1	-2106.25	10.4	171
1999	3235.3	1065	657.8	31079.7	1625.1	303.7	491.8	10.4	199.1
2000	2852	1235	269	29195.2	1371.4	230.9	1060.2	9.7	207.9
2001	2911.4	510	39.2	28297.4	1302.4	570.8	7427.04	10.2	223.5
2002	2893.1	647	(216.9)	29632.2	1314.5	447.15	-1333.8	9.7	220.1
2003	2960.9	237	36.8	30421.5	1021	1249.3	8045.9	9.7	290
2004	3340.7	2157	26.1	31358.2	1506.4	154.8	12799.6	10.6	221.7
2005	5017.3	5376	729.4	30538.1	1048.6	93.3	687.8	16.4	478.4
2006	5329.5	10043	501.9	30984.8	908.16	53.06	1061.8	17.2	586.8
2007	7655.8	11578	(3198.9	34551.4	1135	66.1	-239.3	22.1	674.5
2008	8694	9495	(673.6)	33892.7	1702.1	91.5	-1290.6	25.6	510.7
2009	7149.6	6712	393	35415.8	988.7	106.5	1819.2	20.1	723.1
2010	12453.1	6386	1724.4	36833.7	599.1	195	722.1	33.8	2078.6
2011	14324	483	(711.3)	35236.4	424.2	2965	-2013.8	40.6	3376.7
2012	19236.4	2798	(983.4)	40089.7	1813.4	687.5	-1956.1	47.9	1060.7
2013	17833.1	4192.2	(431.4)	46562.1	5512.5	425.3	-4133.7	38.2	323.5
2014	19570.4	4783.2	484.9	41826.5	3537.6	409.1	4035.9	46.7	553.2
2015	18325.4	6884.8	13.5	48459.1	2487.7	266.1	135743.7	37.8	736.6
2016	16590	8106.8	609.5	67214.1	2127	204.6	2721.9	24.6	779.9
2017	21435	7702	609.8	79033.3	2567	278.3	3515.1	27.1	835
2018	25345	6524	1051.8	92643.2	2376	388.4	2409.6	27.3	1066.7
2019	26345	5929	(7944.1	122456	3789	444.3	-331.6	21.5	695.3
المتوسط						325.45	30255.6	20.8	572.3

Source :Data World Bank ,org/country/Egypt(2019)

- أما فيما يتعلق بنسبة التحويلات المهاجرين وقدرتها علي تغطية الدين الخارجي, نلاحظ أن النسبة بلغت (12,3%) عام 1990, ثم أخذت بالارتفاع خلال عامي 1991و1993 ثم أخذت بالهبوط حيث وصلت إلي أدني مستوى لها خلال فترة الدراسة في عام 1995 حيث بلغت (9,6%) ثم أخذت بالارتفاع لتصل إلي أعلي مستوى لها في عام 2012 حيث بلغت (47,9%) وهي نسبة كبيرة تعكس أهمية الدرو التي يمكن أن تلعبه التحويلات كأحد مصادر النقد الأجنبي في تغطية الدين الخارجي والتخلي عن سياسة الإقتراض حيث تلك التحويلات لا يترتب عليها أي التزامات . وبلغت متوسط النسبة خلال فترة الدراسة (20,8%) .

-بالنسبة فيما يتعلق بنسبة التحويلات إلي المساعدات الدولية الإنمائية , فمصر تعد من الدول التي تتلق سنوياً إعانات أنمائية رسمية دولية. لذلك فإن نسبة تحويلات إلي إجمالي المساعدات بلغت (70,1%) عام 1990 وهي أدني نسبة لتحويلات بالنسبة للمساعدات الدولية ثم أخذت في التزايد وهو ما يعكس انفاض حجم المساعدات الدولية من ناحية وزيادة حجم التجويلات من ناحية أخرى. وبلغ متوسط نسبة تحويلات للمساعدات الدولية(572.3%) خلال فترة الدراسة . وهي نسبة مرتفعة ,حيث تعادل إكثر من خمسة أضعاف قيمة المساعدات خلال الفترة (1990-2019).

الشكل رقم (4)

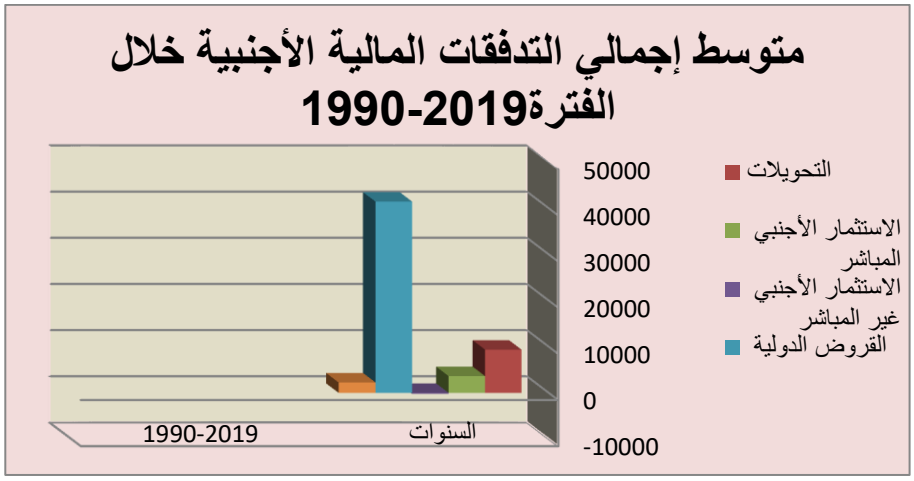

Source :Data World Bank ,org/country/Egypt(2019)

الشكل رقم (5)

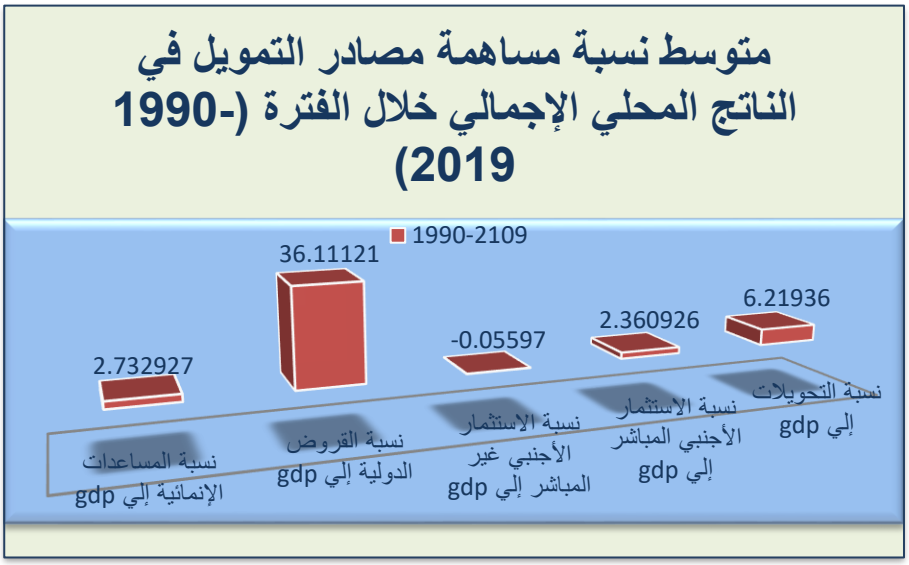

Source :Data World Bank ,org/country/Egypt(2019)

ويتضح من الجدول السابق أن التحويلات أصبحت أكبر مصدر للتمويل في مصر متجاوزه الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والمساعدات الدولية وأنها مصدر مستقر من تدفقات النقد الأجنبي مقابل التدفقات المالية الأخرى ولم تظهر أنها داعمة للدوارات الاقتصادية المصاحبة للتدفقات الأخري , حيث سجلت متوسط نسبة التحويلات إلي الناتج المحلي الإجمالي (6,2%) خلال الفترة (1990–2019) مقابل (2,3% ,-0,05% ,2,7%) للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والمساعدات الدولية باستثناء القروض الدولية والتي سجلت نسبة (36,11%) من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.

يتضح مما سبق , أنه لا يمكن تجاهل تدفقات التحويلات المالية في الاقتصاد المصري ,حيث أن هذه التحويلات تعد مصدراً أكثر استقراراً وأقل تقلباً مقارنة بمصادر التمويل الأجنبية سواء كانت (مساعدات دولية أو قروض خارجية أو استثمار أجنبي مباشر وغير مباشر).

المبحث الثاني

دراسة قياسية لدور التحويلات في دعم النمو الاقتصادي

المقدمة :

تعتبر تحويلات المهاجرين ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي سواء من حيث الحجم والتأثير في الاقتصاد العالمي ,نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها , حيث أصبحت تمثل أهم المصادر الخارجية للتمويل في عديد من هذه الدول التي تزداد بها الهجرة الخارجية للعمالة . ولهذه الأسباب ظهر اهتمام من قبل الاقتصاديين في التحقق من الجوانب المختلفة لهذه التحويلات سواء من حيث المنافع أو التكاليف , وذلك من خلال تحليل آثارها علي النمو الاقتصادي وعديد من المتغيرات الاقتصادية (نجا,2015,ص7)

◊ الإطار النظري للنموذج :

تعد الأثار التي يحدثها التمويل الخارجي في نمو الدول المستقبلية وخاصة الدول النامية موضوعاً جدلياً وشائكاً يثير الكثير من التساؤلات حول جديتها وأمكانياتها في إحداث نمو وتطور في الدول المستقبلة , وفي هذا الإطار يمكن أن نميز ما بين اتجاهين فكريين هما:

1-التقليديون :

يحتل التمويل الخارجي من وجهات نظر التقليديين مكانة مهمة لتأثيره الإيجابي في نمو اقتصاديات الدول النامية وتطورها , نظراً لما تعانيه من عدم القدرة علي توفير المتطلبات اللأزمة لإعادة هيكلة اقتصادياتها , وزيادة معدت النمو الاقتصادي , ومن هنا فإن عدم مقدرة هذه الدول علي توفير تلك المتطلبات , يعني وجود محددات تقيد النمو الاقتصادي وتؤثر فيه سلبياً (Chenery and Carter,1973) , حيث يرى التقليديون أن المحددات الرئسية للنمو في الدول النامية تتمثل في (عيس, 2016,ص83)

-انحفاض الادخارات المحلية (S) دون مستوي الاستثمارات المحلية (I), وهذا ما يعرف بفجوة الادخار Saving Gap ويرمز لها بالرمز (S-I) .

- عدم قدرة العملات الأجنبية المتحصل عليها من الصادرات (X)علي تغطية المتطلبات الاستيرادية(M) لتحقيق المعدلات المستهدفة للنمو , وهذا ما يعرف بفجوة العملات الأجنبية Foreign Exchange Gap ويرمز لها بالرمز (X-M) .

لذا وحسب وجهة نظر التقليديين فإن الأثر الإيجابي للتمويل الخارجي (القروض والمساعدات والتحويلات والاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر)يكمن في توفير موارد مالية إضافية تسد

الفجوة الكبرى لهاتين الفجوتين , وبالتالي تساهم في دفع عجلة النمو الاقتصادي . ويكون الأثر الإيجابي للتمويل الخارجي علي فجوة الادخار المحلية من خلال زيادة مباشرة بحجم الاستثمارات المترتبة علي التمويل الخارجي . هذا فضلاً عن زيادة غير مباشرة في تراكم رأس المال المحلي من خلال زيادة مستوى الدخل ومن ثم معدل الأدخار. أما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية , فإن التمويل الخارجي يعد مصدراً إضافياً للعملات الأجنبية تساهم في زيادة مقدرة الدولة المستقبلة له في الحصول علي متطلباتها الاستيرادية من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة أو من خلال تحرير بعض المصادر المحلية التي يمكن أن تستخدم في زيادة الإنتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة, مما يساهم في زيادة معدل النمو .ولقد اعتمدا التقليديون في تحليلهم لأثر التمويل الخارجي علي التنمية علي نموذج هارد–دومار.

2– التجديديون :

عارض التجديديون ما جاء به التقليديون , وذلك بناء علي نتائجهم التي تواصلوا إليها من خلال دراستهم المستفيضة, حيث تواصلوا إلي أن تأثير رأس المال الأجنبي وبصورة خاصة (القروض والمساعدات)علي معدل النمو في الدخل القومي كان ضعيفاً وإن لم يكن سالباً وذلك بسبب إنخفاض معدلات الادخار وزيادة نسبة رأس المال إلي الإنتاج وأشاروا إلي أن جزاء كبيراً من القروض والمساعدات تستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار.

◊ توصيف النموذج :

يمكن تعريف المتغيرات التي ستعتمد عليها الدراسة والتي تم التوصل إليها من خلال الإطار النظري للعلاقة التحويلات كأحد مصادر التمويل الخارجي والنمو الاقتصادي والدراسات التجريبية , وذلك علي النحو التالي :

أ – فيما يتعلق بالمتغير التابع : (تعبير عن النمو الإقتصادي)

سوف يتم استخدام مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار, وتم الحصول علي البيانات من خلال WB-Data للفترة من 1990–2019.

ب –المتغيرات المستقلة:

وهي المتغيرات المعبرة عن مصادر التمويل الخارجية, وتم الحصول علي البيانات من خلال WB-Data للفترة من 1990–2019, وتشمل ما يلي:

(REM) تعبر عن تحويلات المهاجرين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(FDI) تعبر عن الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

(PI) تعبر عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

(ED) تعبر عن القروض الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

(AID) تعبر عن المساعدات الخارجية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي .

◊- صياغة النموذج

يتمثل هدف الدراسة الأساسي في معرفة القدرة التأثيرية للتحويلات المالية علي مستوى النمو الاقتصادي في مصر , وعما إذا كانت للتحويلات ذا أثر إيجابي علي مستوى النمو . وبالتالي يمكن صياغة النموذج علي النحو التالي :

$$Ln\ gdp_t = a_0 + a_1 Ln\ REM_t + a_2 LnFDI_t + a_3 LnPI_t + a_4 LnED_t + a_5 LnAID_t + U_t$$

◊ – طرق التقدير

اعتمدت الدراسة علي المنهج الوصفي الكمي ببناء نموذج قياسي لتقدير العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع محل الدراسة بهدف الحصول علي معاملات خط انحدار المتغيرات المستقلة ,حيث تم الاستعانه بمجموعة من الطرق والأساليب الإحصائية والقياسية, والتي تمثلت فيما يلي:

***طريقة المربعات الصغري العادية (OLS):**

تعتبر من أشهر الطرق التي تستخدم في تقدير معاملات نماذج الانحدار التي تدرس علاقة متغير أو أكثر من المتغيرات المستقلة بمتغير تابع , ومن خصائص هذه الطريقة أنها تعمل علي تدني مجموعة مربعات انحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع(عطية,2005,ص256) . كما أنها تمتاز بدقة تقدير المعلمات بعد تحقق افتراضات لكي يتم الحكم علي جودة النموذج المقدر, والتي تتمثل فيما يلي:

-الأخطاء العشوائية (البواقي) تتبع التوزيع الطبيعي .

- المتوسط الحسابي للبواقي يساوي صفر.

- تجانس تباين حدود الخطأ بمعنى ثبات حد الخطأ .

- استقلال حدود الخطأ بمعني عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء العشوائية .

- عدم وجود تداخل متعدد بين المتغيرات المستقلة .

*** اختبار السكون :**

يعتبر شرط السكون شرطاً أساسياً لدراسة تحليل السلاسل الزمنية للوصول إلي نتائج سليمة ومنطقية , وتعتبر السلسلة الزمنية ساكنة إذا تحققت فيها الشروط الأتية :

-ثبات المتوسط الحسابي للقيم عبر الزمن .

– ثبات التباين عبر الزمن .

– التغاير بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً علي الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس علي القيمة الفعلية للزمن الذي يجب عنده التغاير.

وهناك العديد من الاختبارات الطرق الإحصائية المستخدمة في الكشف عن سكون السلاسل الزمنية, ونذكر من هذه الاختبارات : اختبار ديكى فولار الموسع (Augmented Dickey Fuller-ADF) وكذلك اختبار فيلبس برون (Philips Perron-PP), وتعتبر هذه الاختبارات الأكثر استخداماً في مجال الدراسات الاقتصادية والقياسية للكشف عن سكون السلاسل الزمنية.

***اختبار التكامل المشترك :**

يعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين أو أكثر , بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخري بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن , ويتطلب حدوث التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية أن تكون هذه السلاسل متكاملة من الدرجة نفسها كل علي حده , بمعني أن تكون هذه السلاسل ساكنة من نفس الدرجة , ويستخدم اختبار جوهانسون للكشف عن التكامل المشترك ,لأنه يعتبر أكثر الاختبارات شمولية في هذا المجال ,ويتم استخدامه في النماذج المتعددة , من خلال حساب قيمة إحصاء القيمة العظمي (Maximum) وإحصاء الأثر (Trace) .

◊ عرض النتائج :

***التحليل الوصف لمتغيرات النموذج القياسي :**

فيما يلي استعراض وصفي لمتغيرات الدراسة مستعيناً بالإحصائية الوصفية الملائمة وتعبيراً عن المتغيرات قيد الدراسة .الجدول رقم (6) يوضح التحليل الوصفي للمتغيرات الدراسة. وفيما يلي عرض تحليلي لهذه المقاييس لكل متغير من متغيرات النموذج:

– التحليل الوصفي لمتغير النمو الاقتصادي المعبر عنه بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للدولار ,حيث توضح النتائج أن الوسط الحسابي خلال الفترة (1990–2019) بلغ (7,37) بإنحراف معياري قدره (0,54) , كما بلغت أعلي قيمة له (8,18) وبلغت أقل قيمة (6,47) وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة(P) أكبر من (0,5%) .

– التحليل الوصفي لمتغير التحويلات المعبر عنه بنسبة التحويلات إلي الناتج المحلي الإجمالي, حيث توضح النتائج أن الوسط الحسابي خلال الفترة (1990–2019) بلغ (1,74) بإنحراف معياري قدره (0,405) , كما بلغت أعلي قيمة لها (2,59) وبلغت أقل قيمة (1,09) وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة(P) أكبر من (0,5%) .

- التحليل الوصفي للاستثمار الأجنبي المباشر المعبر عنه بنسبة إجمالي الاستثمارات الأجنبية إلي الناتج المحلي الإجمالي, حيث توضح النتائج أن الوسط الحسابي خلال الفترة (1990-2019) بلغ (0,507) بإنحراف معياري قدره (0,875) , كما بلغت أعلي قيمة لها (2,23) وبلغت أقل قيمة (-1,56) وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة(P) أكبر من (0,5%) .

- التحليل الوصفى للاستثمار الأجنبي غير المباشر المعبر عنه كالنسبة من إلي الناتج المحلي الإجمالي, حيث توضح النتائج أن الوسط الحسابي خلال الفترة (1990-2019) بلغ (-2,14) بإنحراف معياري قدره (1,87) , كما بلغت أعلي قيمة لها (0,96) وبلغت أقل قيمة (-0,39) وأن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة(P) أقل من (0,5%) .

- التحليل الوصفي للقروض الخارجية والمعبر عنها كالنسبة من إلي الناتج المحلي الإجمالي, حيث توضح النتائج أن الوسط الحسابي خلال الفترة (1990-2019) بلغ (3,45) بإنحراف معياري قدره (0,51) , كما بلغت أعلي قيمة لها (4,52) وبلغت أقل قيمة (2,68) وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة(P) أقل من (0,5%).

- التحليل الوصفي للمساعدات الدولية والمعبر عنها كالنسبة من إلي الناتج المحلي الإجمالي, حيث توضح النتائج أن الوسط الحسابي خلال الفترة (1990-2019) بلغ (0,44) بإنحراف معياري قدره (1,01) , كما بلغت أعلي قيمة لها (2,82) وبلغت أقل قيمة (-1,69) وأن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي حيث كانت قيمة(P) أقل من (0,5%).

الجدول رقم (6)

أهم المقاييس الوصفية لمتغيرات النموذج

المتغيرات	الوسط الحسابي	الوسيط	أعلي قيمة	أقل قيمة	الإنحراف المعياري	احتمالية التوزيع الطبيعي
Ln GDP	7.37	7.24	8.18	6.47	0.54	P = 0.543
Ln REM	1.74	172	2.59	1.09	0.405	P = 0.501
Ln FDI	0.507	0.593	2.232	-1.565	0.875	P= 0.95
Ln PI	-2.14	-1.68	0.963	-5.408	1.87	P = 0.401
Ln ED	3.45	3.49	4.52	2.68	0.512	P = 0.91
Ln AID	0.446	0.34	2.82	-1.69	1.01	P = 0.53

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

◊ نتائج اختبار عدد فترات التباطؤ الزمنى .

اعتمدت الدراسة علي معياري أكايك Akaike Information Criterion(AIC) وشيوارتز Schwaez Information Criterion(SIC) لإيجاد العدد الأمثل لفترة التباطؤ , ولتحديد العدد الأمثل لفترة التباطؤ الزمني نختار أقل قيمة لكل من (AIC) و(SIC) والتي يقابلها التباطؤ الزمني , وبعد تطبيق هذين المعيارين تبين أنهما قد حققا أدنى قيمة عند فترة تباطؤ زمني تساوى (3) في الوقت نفسه , ولدى تطبيق العدد الأمثل من فترة التباطؤ الزمني علي الاختبارات الإحصائية تبين وجود دلالة إحصائية لهذه الاختبارات , وتم الحصول علي نتائج معنوية .

◊ نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية :

كما سبق ذكره من شروط تحليل السلاسل الزمنية اختبار جذر الوحدة للتأكد من سكون السلاسل الزمنية , وتحديد التكامل لكل سلسلة زمنية , وبناء علي ذلك يوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبارات جذر الوحدة لجميع متغيرات الدراسة باستخدام اختبار اختبار ديكي– وفللر :

الجدول رقم (7)

نتائج اختبار دكي وفولر لجذور الوحدة

المتغير		المستوي	الفروق الأولى
		إحصائية (ADF)	إحصائية (ADF)
Ln GDP		1.674890	-3.164941
Ln REM		-0.675814	-4.822067
Ln FDI		-3.437744	-------
Ln PI		-3.197917	----------
Ln ED		-0.562282	-2.641511
Ln AID		-2.725151	----------
القيم	1%	-2.653401	-2.650145
الحرجة	5%	-1.953858	-1.953381

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

أشارت اختبار(ADF) الواردة في الجدول رقم (7) , إلي أن ثلاث من المتغيرات غير مستقرة (non-stationary) , عند مستوياتها (Levels) هم (LnGDP,LnREM,LnED), أما باقي المتغيرات كانت مستقر عند مستوياتها (أي أنهما ذو اتجاه عام مستقر). وبعد إجراء اختبار (ADF) بعد أخذ الفروق الأولى للمتغيرات (First-difference) , تبين أن المتغيرات الباقية استقرت معنوية (أي أنهم متكاملة من الدرجة الأولي).

◊ نتائج اختبار التكامل المشترك :

بعد التحقق من الشرط الأول , وهو سكون السلاسل الزمنية , وتحديد درجة تكامل كل سلسلة زمنية علي حدة , والتأكد من أن جميع السلاسل الزمنية متكاملة من نفس الدرجة , تم إجراء اختبار التكامل المشترك للتحقق من وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج , ومن أهم اختبارات التكامل المشترك متعدد المتغيرات ,اختبار Johansen & Juselius الذي يستخدم طريقة الإمكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة(FIML) Full Information Maximum Likelihood

التي تعالج كل المتغيرات في النموذج كمتغيرات داخلية , فقد تم إجراء اختبار (J-J) لتحديد مدى وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات من عدمه وفق الفرضيات التالية :

-الفرضية الصفرية ($H_0 : r = 0$) وهي تدل علي أنه لايوجد تكامل مشترك لمتجهات السلسلة .

- الفرضية البديلة ($H_1 : R > 0$) وهي تدل علي أنه يوجد تكامل مشترك علي الأقل لمتجهات السلسلة .

ويوضح الجدول التالي رقم (8) نتائج تطبيق اختبارات (λtrace) Trace Test، واختبار القيم الذاتية العظمى(λmax) Maximum Eigenvalues Test للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (8)

نتائج اختبار Johansen and Juselius للتكامل المشترك متعدد المتغيرات

0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Hypothesized No. of CE(s)	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Hypothesized No. of CE(s)
40.07757	56.68742	None *	95.75366	101.5857	None *
33.87687	28.87291	At most 1	69.81889	68.89825	At most 1
27.58434	20.95433	At most 2	47.85613	40.02535	At most 2
21.13162	15.38358	At most 3	29.79707	19.07102	At most 3
14.26460	3.687432	At most 4	15.49471	3.687443	At most 4
3.841466	1.16E-05	At most 5	3.841466	1.16E-05	At most 5

* تشير لرفض الفرضية الصفرية عند مستوى 5%

- المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

يتضح من نتائج الجدول رقم (8) أن القيمة المحسوبة لنسبة الإمكانية العضمى (Likelihood Ratio) أكبر من القيمة الحرجة (Critical Value) عند المستوي الأول , لذلك فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة , وبالتالي نستنتج أنه يوجد متجه واحد للتكامل مشترك وذلك حسب اختيار(Trace Test) ، وهذا ما أكده اختبار(Maximum Eigenvalues Test) الأمر الذى يؤكد على وجود علاقة توازنيه في المدى الطويل بين المتغيرات الداخلة فى النموذج .

ونستنتج من هذا الاختبار ما يلي :

-أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة توجد بينها علاقة طويلة الأجل , وبالتالي فإن هذه المتغيرات الاقتصادية تحدث بها مواءمة لإزالة أية انحرافات في الأجل القصير من أجل الوصول للعلاقة التوازنية طويلة الأجل .

– يوجد علي الأقل اتجاه واحد للسببية بين هذه المتغيرات كما أوضحت نظرية جرانجر للسببية , ومع الأخذ في الاعتبار أنه يوجد متجه واحد للتكامل المشترك بين متغيرات الدراسة , فإن تحليل التكامل المشترك يقوم بإيجاد معادلة الانحدار بين هذه المتغيرات علي النحو التالي :

Ln GDP = 6.58 Ln REM – 3.67 Ln FDI+ 1.25 Ln PI+ 12.7 Ln ED- 12.86 Ln AID

ومن خلال هذه المعادلة يتضح التالي :

–أن قيمة (log likelihood) تساوى (81.915–) مما يدل علي معنوية جميع المتغيرات .

– جاءت نتائج معادلة التكامل متوافقة مع النظرية الاقتصادية لجميع المتغيرات, عدا متغيران هما (الاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات الدولية).

◊ نتائج اختبار السببية :

بعد تحقق اختبار السكون واختبار التكامل المشترك , وقبل البدء في تقدير نموذج تقدير الخطأ يجب التأكد من وجود ارتباط سببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع , حيث تم استخدام اختبار (Granger Causality Test) وكانت النتائج تشير إلي إنتفاء العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بإستثناء متغير التحويلات , حيث يوجد علاقة أحادية موجبة حيث يؤثر النمو الاقتصادي علي التحويلات . والجدول رقم (9) يوضح نتائج اختبار السببية.

الجدول رقم (9)

نتائج اختبار(Granger Causality Test)

Null Hypothesis	Obs	F-Statistic	Prob
LNAID does not Granger Cause LNGDP	27	0.97154	0.4257
LNGDP does not Granger Cause LNAID	27	0.61382	0.6140
LNED does not Granger Cause LNGDP	27	0.98815	0.4184
LNGDP does not Granger Cause LNED	27	13.4941	5.E-05
LNFDI does not Granger Cause LNGDP	27	1.13698	0.3581
LNGDP does not Granger Cause LNFDI	27	0.35983	0.7826
LNPI does not Granger Cause LNGDP	27	1.58375	0.2246
LNGDP does not Granger Cause LNPI	27	0.16278	0.9201
LNREM does not Granger Cause LNGDP	27	1.33316	0.2917
LNGDP does not Granger Cause LNREM	27	3.63819	0.0304

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

◊ تقدير نموذج تصحيح الخطأ :

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك , تأتي الخطوة الثالثة والمتعلقة ببناء وتصميم وتقدير نموذج تصحيح الخطأ . والجدول التالي رقم (10) يوضح نتائج تصحيح الخطأ للنموذج الدراسة وهي كما يلي:

-أن معامل التكيف (u) معنوي وذو إشارة سالبة ,وهذا يعني وجود علاقة ديناميكية في الأجل الطويل بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع , وبلغت قيمة معامل التكيف (0.39-) وهذا يعني أن الابتعاد عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل سنة بمقدار (40%) , وأن القيمة السالبة تعني التراجع إلي القيمة التوازنية .

- أن قيمة معامل التحديد (R) بلغ(0.5434), وهي قيمة منطقية وجيدة في اختبار تصحيح الخطأ حيث تشير إلي أن النموذج يفسر حوالي(54.34%) من التغير الحادث في معدل النمو, والباقي (45.5%) يرجع لأسباب أخرى.

- بلغت قيمة(D.W) (1.98) , وهي قريبة من (2) مما يعني عدم وجود ارتباط ذاتي, كما قيمته أكبر من قيمة (R) ,وهذا يعنى أن النموذج لا يعاني من الانحدار الزائف , وبالتالي يمكن قبول الدلالات الإحصائية لكل من (R,F) .

- كما دل قيمة اختبار (LM) والتي تساوي (0.088), وهي أكبر من (5%) , مما يدل علي عدم وجود ارتباط الذاتي .

- أظهر اختبار (Breuch-Pagan) لاختلاف التباين الشرطي , أنه لا يوجد اختلاف تباين شرطي , وذلك لأن قيمته (7.95%) وهي أكبر من (5%) .

- أظهر اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) , أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي ,أي أن النموذج يعاني من عدم التوزيع الطبيعي للبواقي .

- توجد علاقة عكسية معنوية في الأجل القصير بين التحويلات ومعدل النموالاقتصادي ,والتي تعني أن كل تغير في التحويلات بنسبة (10%) يترتب عليه تغير في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (5%) في الاتجاه المعاكس, وهو ما يؤكد علي التأثير السلبي للتحويلات في دعم معدل النمو الاقتصادي ويرجع ذلك أن معظم التحويلات توجه إلي الاستهلاك في صورة اقتناء السلع المعمرة والعقارات ما يؤدي إلي زيادة الضغوط التضخمية. كما تزايد هجرة العمالة الماهرة قد يؤدي إلي ارتفاع نسبة الطاقة الأنتاجية العاطلة وبالتالي التأثير علي هيكل تكاليف الوحدات الإنتاجية .

- جاء تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي إحصائياً وبإشارة سالبة وبمعامل قيمته(0,002) , أي لا يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير وقد يرجع ذلك إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر متغير طويل الأجل .

-جاء تأثير متغير الاستثمار الأجنبي غير المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إيجابي ومعنوياً علي معدل النمو الاقتصادي , وهو ما يعكس وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي غير المباشر .

- جاء تأثير القرروض الخارجية غير معنوي إحصائياً وبإشارة موجبة بمعامل قيمته (0,13).

- جاء تأثير متغير المساعدات الدولية غير معنوي إحصائياً وبإشارة سالبة وبمعامل قيمته(-0,013) , وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين المساعدات الدولية والنمو الاقتصادي , وقد يرجع

الجدول رقم (10)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ

Prob	t-Statistic	الخطأ المعيارى	القيمة	معاملات المتغيرات
0.0053	1.470241	0.019699	0.028	C
0.0246	-0.659763	0.090763	-0.059	D(LnREM)
0.9349	-0.082676	0.025234	-0.0020	D(Ln FDI)
0.0355	1.549643	0.013220	0.020	D(Ln PI)
0.4213	-0.819536	0.163201	0.133	D(Ln ED)
0.0588	-0.271131	0.049987	-0.0135	D(LnAID)
0.0091	-2.861536	0.137932	-0.394	U(-1)
------	--------	-------	0.5434	R^2
0.039	--------	-------	13.98	F
-------	--------	-------	1.987	D.W
-------	--------	-------	0.088	LM
-------	--------	-------	0.7954	Breuch-Pagan
-------	-------	------	0.001	Jarque-Bera

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

D تعني الفروق الأولى (المشتقة الأولى)

ذلك إلي أن تلك المساعدات لم تصل إلي القطاعات الإنتاجية , حيث تستحوذ كل من المساعدات الفنية والدورات التدريبية علي الجانب الأكبر من هذه المساعدات .

◊ نموذج الإنحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغري العادية:

عند إجراء الانحدار بطريقة المربعات الصغرى العادية (OLS), كانت النتائج علي النحو التالي كما يوضح الجدول رقم(11) :

الجدول (11)

P- Value	t-Statistic	Coefficient	المتغيرات
0.0000	16.83804	9.907007	C
0.0048	3.103583	0.361976	Ln REM
0.6489	-0.461136	-0.024149	Ln FDI

0.0125	0.834081	0.025347	Ln PI
0.0000	-5.300963	-0.888420	Ln ED
0.5625	-0.587227	-0.056119	Ln AID
		0.847903	R^2
0.0000		26.75885	F-statistic
		0.6354	Durbin-Watson

المصدر : نتائج تحليل برنامج Eviews

من النتائج السابقة , تتضح قدرة النموذج الإحصائية على تفسير التغير في معدل النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2019), وذلك بواسطة التغيرات فى العوامل المتضمنة فى النموذج , ويتمثل فى قيمة معامل (F) ذا معنوية عند درجة ثقة 99% فأكثر وهو ما يشير إلى ملائمة النموذج القياسى المستخدم فى شرح العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية المستقلة المدرجة فى النموذج , كما أن قيمة معامل التحديد (R^2) تشير إلى أن المتغيرات المستقلة المدرجة فى النموذج تفسر (85%) من التغيرات التى تحدث فى متغير التابع, وترجع النسبة الباقية (15%) إلى متغيرات أخرى لم تدخل فى النموذج , ويتضح من قيمة (DW) وجود مشكلة الارتباط الذاتي حيث بلغت قيمته من (0,63).

- توجد علاقة طردية معنوية بين التحويلات ومعدل النموالاقتصادي ,والتي تعني أن كل تغير في التحويلات بنسبة (10%) يترتب عليه تغير في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (3.6%) في نفس الإتجاه.

- كانت نتائج متشابهة مع نموذج تصحيح الخطأ بالنسبة للمتغيرات (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والقروض الدولية والمساعدات الدولية).

النتائج و التوصيات

أولاً : النتائج :

تعتبر تحويلات المهاجرين ظاهرة حديثة نسبياً في النظام المالي سواء من حيث الحجم والتأثير في الاقتصاد العالمي , نتيجة لنموها وتزايدها بمعدلات مرتفعة خلال العقود القليلة الماضية وخاصة في الدول النامية التي تستقطب الجزء الأكبر منها , حيث أصبحت تمثل أهم المصادر الخارجية للتمويل في عديد من هذه الدول التي تزداد بها الهجرة الخارجية للعمالة . ولهذه الأسباب ظهر اهتمام من قبل الاقتصاديين في التحقق من الجوانب المختلفة لهذه التحويلات سواء من حيث المنافع أو التكاليف , وذلك من خلال تحليل آثارها علي النمو الاقتصادي وعديد من المتغيرات الاقتصادية.

تمثل تحويلات المهاجرين المصريين أحد أهم مصادر النقد الأجنبي، وخاصة في ظل التراجع الملحوظ في موارد النقد الأجنبي من قطاع السياحة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومن الجدير بالذكر أن الحجم الحقيقي لتحويلات المصريين العاملين بالخارج يتجاوز الأرقام المعلنة بشكل كبير عند أخذ التحويلات التي تتم عبر القنوات غير الرسمية في الاعتبار, لذا كان الهدف هذه الدراسة إجرء دراسة تحليلية للدور التحويلات في دعم النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1990-2019) , وفي ضوء ذلك تناولت الدراسة النقاط التالية: الإطار النظري لمفهوم التحويلات من حيث المفهوم والآثار الاقتصادية لها علي المستوي الجزئي والكلي . ثانياً: تناولنا الأهمية النسبية لتحويلات المهاجرين في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1990-2019) مع دراسة قياسية لأثر التحويلات علي معدل النمو الاقتصادي ,وتوصلت الدراسة إلي النتائج التالية:

◊ أن التحويلات أصبحت أكبر مصدر للتمويل في مصر متجاوزه الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والمساعدات الدولية وأنها مصدر مستقر من تدفقات النقد الأجنبي مقابل التدفقات المالية الأخرى ولم تظهر أنها داعمة للدوارات الاقتصادية المصاحبة للتدفقات الأخري , حيث سجلت متوسط نسبة التحويلات إلي الناتج المحلي الإجمالي (6,2%) خلال الفترة (1990-2019) مقابل (2,3% ,-0,05%, 2,7%) للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر والمساعدات الدولية باستثناء القروض الدولية والتي سجلت نسبة (36,11%) من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط.

◊ وفقاً للنموذج تصحيح الخطأ , كانت النتائج كما يلي :

-توجد علاقة عكسية معنوية في الأجل القصير بين التحويلات ومعدل النموالاقتصادي ,والتي تعني أن كل تغير في التحويلات بنسبة (10%) يترتب عليه تغير في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (5%) في الاتجاه المعاكس, وهو ما يؤكد علي التأثير السلبي للتحويلات علي معدل النمو الاقتصادي

ويرجع ذلك أن معظم التحويلات توجه إلي الاستهلاك في صورة اقتناء السلع المعمرة والعقارات ما يؤدي إلي زيادة الضغوط التضخمية. كما تزايد هجرة العمالة الماهرة قد يؤدي إلي ارتفاع نسبة الطاقة الأنتاجية العاطلة وبالتالي التأثير علي هيكل تكاليف الوحدات الإنتاجية . وهذه النتيجة تتفق مع دراسة كل من (Hassan & Bhuyan,2013, (Ahmed,2010), (Karagoz,2009) وتختلف مع نتائج دراسة كل من (نجا, 2015), (أحمد,2016) التي تم علي الاقتصاد المصري , وقد يرجع ذلك لأختلاف منهج التحليل والفترة الزمنية .

- جاء تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر غير معنوي إحصائياً وبإشارة سالبة وبمعامل قيمته(0,002) , أي لا يوجد علاقة بين الاستثمار الأجنبي ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل القصير وقد يرجع ذلك إلي أن الاستثمار الأجنبي المباشر متغير طويل الأجل .

-جاء تأثير متغير الاستثمار الأجنبي غير المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إيجابي ومعنوياً علي معدل النمو الاقتصادي , وهو ما يعكس وجود علاقة قصيرة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي والاستثمار الأجنبي غير المباشر .

- جاء تأثير القرروض الخارجية غير معنوي إحصائياً وبإشارة موجبة بمعامل قيمته (0,13).

- جاء تأثير متغير المساعدات الدولية غير معنوي إحصائياً وبإشارة سالبة وبمعامل قيمته(-0,013) , وهو ما يعني عدم وجود علاقة بين المساعدات الدولية والنمو الاقتصادي , وقد يرجع ذلك إلي أن تلك المساعدات لم تصل إلي القطاعات الإنتاجية , حيث تستحوذ كل من المساعدات الفنية والدورات التدريبة علي الجانب الأكبر من هذه المساعدات .

◊ وفقا لطريقة المربعات الصغرى:

- توجد علاقة طردية معنوية بين التحويلات ومعدل النموالاقتصادي ,والتي تعني أن كل تغير في التحويلات بنسبة (10%) يترتب عليه تغير في معدل النمو الاقتصادي بنسبة (3.6%) في نفس الإتجاه.

◊ أوضحت النتائج أن التحويلات مضادة للدورات الاقتصادية , وإن كانت التحويلات غير منتجة , وأن الكفاءة الفنية لها غير إيجابية وذلك لأن المبالغ المخصصة للاستثمار تقل عن تلك المخصصة للاستهلاك .

ثانياً : التوصيات :

◊ يجب العمل علي إعادة تحويلات العاملين التي تتم عبر القنوات غير الرسمية إلي القنوات الرسمية من خلال تخفيض تكاليف تحويل الأموال وتحسين البيئة الاستثمارية .

◊ إعادة النظر في السياسات الاقتصادية وإعطاء مزايا خاصة للتحويلات بما يعمل علي تنميتها واتخاذ كافة الإجراءات لتوجيه هذه التحويلات إلي القطاع الإنتاجي مما يسهم في رفع معدلات التراكم الرأسمالي الذي يدعم النمو الاقتصادي .

◊ دراسة سبل تقوية قاعدة البيانات حول الهجرة الدائمة والمؤقتة وطبيعة البيانات التفصيلية المطلوبة حول التعليم والخبرات والتخصصات والاسر المرافقة .

◊ العمل علي إصلاح وتطوير البنية التحتية للخدمات المصرفية كزيادة درجة الأنتشار وخصوصاً في المناطق النائية والأرياف والتي تنحدر منها نسبة كبيرة من العاملين المصريين بالخارج وتطوير شبكة الصرف الآلي , مما يساعد علي خفض تكاليف تحويل الأموال وتسريع تسليمها للمرسل له .

◊ إصدار منتجات وخدمات مصرفية خاصة بالمغتربين وتسويقها لهم , وتقديم محفزات مالية لهم.

◊ إنشاء مؤسسات خاصة يمكنها استقطاب التحويلات واستثمارها في أنشطة انتاجية وتوفير حد أدني من عوائد هذه الاستثمارات .

◊ أن المتغيرات الاقتصادية الكلية هامة لتدفقات التحويلات خلال القنوات الرسمية , لذلك لابد للسياسة النقدية أن تصمم لجذب التحويلات للقنوات الرسمية خاصة سعر الفائدة وسعر الصرف.

◊ وضرورة التعامل بشكل جدى وعاجل مع أزمات العمال المصريين بالخارج، ليس فقط لكونهم مواطنين مصريين بالدرجة الأولى، ولكن أيضًا لكونهم مصدرًا مهمًا من مصادر العملة الصعبة، ولذا فإن القوانين التى تصدرها السعودية، فى محاولة منها لتحجيم العمالة الأجنبية وأيضًا مشروع بقرار تحديد حد أقصى لما يمكن تحويله من مبالغ مالية من العمالة الأجنبية للخارج، قد تسبب خسارة كبيرة للجانب المصرى، مما يعنى أنه على مصر محاولة تفادى هذه القوانين بالتفاوض مع السلطات السعودية حتى لا تتضرر العمالة المصرية هناك وتحويلاتهم.

قائمة المراجع :

أولاً : المراجع العربية :

- أحمد ,محمد أبراهيم(2016)," تقويم أثر التحويلات العاملين المصريين بالخارج في الاقتصاد المصري للمدة 1990-2014", مجلة جامعة التنمية البشرية , المجلد الثالث , العددالثالث .

- أ محمد ,بزارية, معمر نوال ,أيت سي(2017) , " الأثر الإنمائي للتحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين : نحو إستراتيجية وطنية لتعظيمها " المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية , العدد 07, أبريل
- البنك المركزى المصرى، " التقارير السنوية "، أعداد مختلفة.
- البنك المركزى المصرى، " المجلة الاقتصادية "، أعداد مختلفة.
- البنك المركزى المصرى، " النشرة الاقتصادية "، أعداد مختلفة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء(2016), النشرة السنوية لتصاريح العمل الصادرة للمصريين بالخارج. مصر.
- الخشاني, محمد(2010)," التحويلات المالية للمهاجرية وأثرها علي التنمية في بلدان الشرق العربي الأربع : سوريا, لبنان , الأردن ,مصر " ,الأمم المتحدة , اللجنة الاقتصادية والاجتماعية آسبيا, الأسكوا,ص23.
- السقا, أبراهيم محمد(2010)," تحويلات العمالة المصرية: نظرة عامة" مدونة اقتصاديات الكويت ودول مجلس التعاون,الكويت, ص 21.
- زهري, أيمن(2014)," إسترتيجيات وسياسات توجيه تحويلات العاملين بالخارج نحو تمويل التنمية – حالة مصر ,المعهد المصرفي المصري , مصر , ديسمبر ,ص4.
- عبد السلام, فادية(2019)," التحويلات ودورها في النمو الاقتصادي(الفصل الثالث)" , معهد التخطيط القومي, (تحرير) منافع وأعباء التمويل الخارجي في مصر, سلسلة قضايا التخطيط والتنمية, رقم 206, أغسطس, ص 130.
- عبد المتعال, غادة إمام(2016) ," تحويلات العاملين في الخارج وتاثيرها علي اقتصاديات الدول النامية مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري: دراسة مقارنة " رسالة دكتوراه , كلية التجارة , جامعة عين شمس, ص 56.
- عبد النور, بلميمون(2015)," تحديات الهجرة جنوب شمال: أثر التحويلات المالية للمهاجرين علي الاقتصاد الجزائري " , رسالو دكتوراه , كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير, جامعة أبو بكر بلقايد, الجزائر,ص115.
- صالحي, وداد (2011)," التحويلات المالية للمهاجرين : دراسة مقارنة بين الجزائر, المغرب, وتونس " رسالة ماجستير,كلية , كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة منتوري, قسنطينة, ص65.

- محمد, ترقو, محمد, بن مريم (2018)," محددات التحويلات الرسمية للمهاجرين في الجزائر: باستخدام نماذج ARDL ", مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات , العدد التالث عشر, ص 12.
- نجا, علي عبد الوهاب(2015)," أثر التحويلات المالية للعاملين بالخارج علي النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1975–2012) : دراسة يحليلية قياسية " , مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية, العدد الأول, المجلد الثاني والخمسون, كلية التجارة , جامعة الاسكندارية, ص22.
- هشام, بوطالبي(2017)," التحويلات المالية للمهاجرين والتنمية في المنطقة العربية: دراسة تحليلية لعينة من البلدان العربية المستقبلة للتحويلات " , مجلة العلوم الاقتصادية , المجلد 13, العدد 14, ص 123.
- هيكل, محمد عاطف محمود(2017) ," دور تحويلات المصريين في الخارج في التنمية الاقتصادية في المرحلة الراهنة " رسالة ماجستير , معهد التخطيط , القاهرة , ص 70.
- وليد , لطيف(2011)," الآثار التمويلية لليد العاملة المهاجرة علي دول الأصل والإستقبال : حالة دول المغرب العربي) ", رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة محمد خيضر, بسكرة,ص 51.

ثانياً : المراجع الأجنبية:

- **Acosts,P.A.,Calderon,C.,Lopez,H.,Fajnzylber, p.,(2008)," What is the impact of international remittances on poverty and inequality in Latin America? " World Development 36(1), pp89-114**
- **Adams, R.H.,Page,J.,(2005), " Do international migration and remittances reduce poverty in developing countries ? "World Development 33(10),pp1645-1669.**

- **Ahmed J., Zaman K. & Shah I. A.,(2011)," An Empirical Analysis of Remittances – Growth Nexus in Pakistan using Bounds Testing Approach", Journal of Economics and International Finance , Vol.3 ,No. 3 ,pp.176-186 , Online at http://www.academicjournals.org/.**
- **Ahmed M. S., (2010)," Migrant Workers Remittance and Economic Growth : Evidence form Bangladesh " ASA University Review , Vol. 4 , No. 1. http://www.asaub.edu.bd/.**
- **Avendano,R., Gaillard,N., Nieto Parra, S.,(2009)," Are remittances relevant for credit agencies? ", Organisation for Economic Cooperation and Development , Paris OECD Development Centre Working Papers 282.**
- **Bollard, A., Mckenzie, D., Morten, M.,(2010)," The remitting of African migrants in the OECD, Journal of Afircan Economies 19(5), pp 605-634.**
- **Chami R.,(2008)," Remittances and institutions : are remittances a curse?", IMF Working Paper WP 08/29 .**
- **De, P., Ratha, D., (2012)," Migration and remittances in Sri Lanka, Development Prospects Group, World Bank, Washington, DC Unpublished manuscript.**
- **Hassan G. M. & Bhuyan M. S., (2013), "Growth Effects of Remittances: Is there a U-Shaped Relationship?" Working Paper in Economics 16/13, Department of Economics, Hamilton New Zealand, http://www.google.co.uk/url.**
- **Hawaid S. T. & Raza S. A., (2012), "Workers' Remittances and Economic Growth in China and Korea: An Empirical Analysis", MPRA Paper No. 39003, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/.**
- **Karagoz K., (2009), "Workers Remittance and Economic Growth: Evidence from Turkey", Journal of Yasar University, Vol. 4, No. 13, PP. 1891-1908, http://journal.yasar.edu.tr/.**
- **Lokshin, M., Bontch-Osmolovski, M., Glinskaya, E., (2010)," Work-related migration and poverty reduction in Nepal. Review of Development Economies 14(2), pp 323-332.**
- **M, Sayed Abou ELSeoud(2014)," Do Workers Remittances Matter for the Egyptian Economy?" , International Journal of Applied operational Research, vol.4,No.1,pp 1-26.**